الحركات الاجتماعية في لبنان «هيئة التنسيق النقابية» نموذجًا: هل من إمكانية لإعادة الإحياء؟

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For alternatives
AFA

الحركات الاجتماعية في لبنان
«هيئة التنسيق النقابية» نموذجًا: هل من إمكانية لإعادة الإحياء؟

"منتدى البدائل العربي للدراسات"

باحث رئيسي: محمد العجاتي

باحثة: زينب سرور

باحثون ميدانيون: لينا بعَلبَكي، ملاك مكّي، زينب سرور

منسّقة: شيماء الشرقاوي

هذا البحث هو جزء من مشروع الناشطية والسياسة والتحول الديمقراطي، والذي يعتبر عمل تعاوني تشاركي بين باحثات وباحثين من دول مختلفة من تشيلي وأرمينيا وجنوب إفريقيا، ومصر ولبنان. ويأتي هذا المشروع تحت إدارة ودعم من المعهد الدولي للامساواة وكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

الصورة المأخوذة في الغلاف هي من مصادر مفتوحة للمشاع الإبداعي

مقدمة:

خلال السنوات القليلة الماضية، دخل لبنان أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، وواحدة من «أشدّ ثلاث أزمات، على مستوى العالم، منذ منتصف القرن التاسع عشر» بحسب تصنيف البنك الدولي. تفاقمت معدلات التضخم والبطالة وانهارت المؤسسات والقطاعات واحدةً تلو الأخرى، كما انهارت العملة المحلية (الليرة) بشكل كبير ففقدت أكثر من تسعين في المئة من قيمتها، وتدهورت تاليًا قدرتُها الشرائية.

كثُرت الروايات المفسّرة لأسباب الأزمة. حصرها البعض بـ«فساد» المؤسسات وفشل سياسات القيّمين عليها، والبعضُ الآخر تناول مكمن العلّة الرئيسي؛ فشل استمراريّة النظام المبني على أساس مراكمة الأرباح للقلّة ورمي الفتات للكثرة. وفي الحديث عن تصحيح الأجور لموظفي القطاع العامّ الذين تآكلت قيمةُ رواتبهم بفعل انهيار العملة أكثر من ثلاثين ضعفًا وما زالت إلى انحدار، خرجت «الهيئات الاقتصادية» وكبارُ التجّار وأصحاب الرساميل وأتباعهم من سياسيين وإعلاميين ومن يصنّفون أنفسهم خبراءَ اقتصاديين وبعضِ المدراء العامّين في القطاع العامّ– أي أصحاب اليد الطولى في الاقتصاد المحلّي– للاعتراض على هذا التصحيح وشيطنته وعرقلة البحث الجدّي فيه بما يمنح الموظفين حقوقهم من جهة، مع انعدام إقرار سياسات وإصلاحات قادرة على لجم التضخم المفرط الحاصل من جهة ثانية. وقد أفضت النقاشات بدايةً إلى حلّ مشوّه اقتضى بتجزئة أجور القطاع العامّ بدلاً من تصحيحها (مع الامتناع بالتوازي عن إجراء إصلاحات جديّة كي لا يُفضي التصحيحُ إلى تضخم ويؤدي تاليًا إلى تآكل قدرة الرواتب الشرائية الجديدة نفسها) وذلك بعد أن وافقوا سابقًا على تصحيحات بسيطة على أجور القطاع الخاصّ.

وقد عمدت تلك القوى إلى ضرب الإضراب العامّ الذي كان ينفّذه موظفو القطاع العامّ، وإن بشكل قسري بعد أن نفَذت قدرتهم على تمويل تنقّلاتهم إلى مراكز العمل، وذلك عبر «ترهيب كل موظّف لا يحضر يومين إلى العمل بإحالته إلى التأديب ومنعه من تقاضي الأجزاء الجديدة»[1] في الراتب. وكذلك، حاولت أن تفعل بعد أن أعلن أساتذة التعليم الثانوي الإضراب مطلع العام 2023 مطالبين بتصحيح حقيقي لأجورهم انطلاقًا من مؤشر غلاء المعيشة، إذ «طلب موظفو وزارة التربية من مديري الثانويات ممارسة دور المخبر على أساتذتهم عبر الإبلاغ عن المتغيبين أو الرافضين للتعليم ودخول الصفوف»،[2] إلا أن الأساتذة حتى تاريخ 17 كانون الثاني/ يناير 2023 كانوا مستمرين بالإضراب.

في 16 أيلول/ سبتمبر 2022، وافق مجلس النواب على زيادةٍ هزيلة في رواتب موظفي القطاع العام والعسكريين والمتقاعدين بمعدّل ضعفَي أساس الراتب، وبالليرة اللبنانية، وذلك ضمن ما سمّاه «المساعدات الاجتماعية» بعد إقرار موازنة منقوصة ومشوّهة في 26 أيلول/ سبتمبر، أي قبل ثلاثة أشهر فقط على انتهاء العام. وقد دخل الموظفون لاحقًا تعطيلاً قسريًّا بالحضور إلى مراكز العمل ليومٍ أو يومين كحدّ

[1] ندى أيوب، "كسر إضراب الموظفين: السلطة ستتجرأ على الدولار الجمركي"، جريدة "الأخبار"، 2/ 8/ 2022، https://bit.ly/3QwUgvj
[2] فؤاد بزي، «أساتذة التعليم الثانوي للوزارة والرابطة: الأمر لنا»، جريدة «الأخبار»، 10/ 1/ 2023، https://bit.ly/3ZIXLnF

أقصى في الأسبوع بفعل عدم قدرة بدل النقل الذي أقرّ حينها (95 ألف ل.ل لليوم الواحد) على إيصالهم إلى مراكز عملهم.

باختصار، كل ما تمّ اتخاذه في هذا الصدد كان إجراءات مؤقتة ومسكّنات وابتكارات من قِبل أصحاب المصالح لا ترتقي إلى الأزمة وأثرها على المواطنين، كـ«الحوافز» و«بدل الغلاء المعيشي» و«الأجر الإضافي» و«معزّزات الإنتاجية»، والكثير من الوعود التي غالبًا لم تُنفَّذ.

في سياقٍ آخر، يعترف القانون اللبناني «لموظّفي القطاع الخاص بحقّ إنشاء نقابات والانضمام إليها وذلك ضمن نظام الترخيص المسبق، فيما يحظر نظامُ الموظفين على موظفي القطاع العامّ العملَ النقابي".[3] وهذا ما دفع إلى بروز «شبه نقابات في الإدارات العامة، والتي تستعيض عن اسم نقابة بأسماء حركية أخرى كـ(رابطة) أساتذة التعليم الثانوي».[4] وفي الأصل، لم يسمح إرساءُ النظام الاقتصادي والسياسي اللبناني بتكوين نقابات فاعلة فكان أن نشأت مطلع التسعينيات، مع انتهاء الحرب الأهلية، «نقابات مزيّفة انضوت تحت اتحادات نقابية عطّلت عملَ الاتحاد العمّالي العامّ».[5] وتعزو «غالبيةُ الأدبيات المنشورة حديثًا حول النقابات أو التجمّعات المهنية المستقلّة أو العمّالية في لبنان، غيابَ التنظيم النقابي وضعفه إلى سببين أساسيين: أولاً: سطوة الأحزاب السياسية التقليدية والطائفية على النقابات المهنية والعمّالية وبالتالي على الاتحاد العمالي العامّ،[6] وثانيًا، ضعف الدور النقابي العمّالي في سياق الاقتصاد النّيوليبرالي الذي هيمن في لبنان بعد الحرب الأهلية[7]

بالعودة إلى القوى التي أبدت اعتراضًا على تصحيح الأجور في النقاش الذي أثير حينها وما زالت مفاعيلُه حاضرة، ففي معرض تبرير الخطوة أعاد هؤلاء تناول سرديّةٍ يروّجون لها في كلّ مرةٍ تتم المطالبة بإقرار التصحيح ومفادها أنّ سلسلة الرتب والرواتب، مشروع القانون الحكومي الذي أقرّ في النصف الثاني من عام 2017 وقضى بتصحيح رواتب الفئات المهنيّة المعنيّة على ضوء زيادات الأسعار بعد تحركات «هيئة التنسيق النقابية» ووزير العمل منذ عام 2011، «كانت سببًا أساسيًّا في الانهيار الذي بدأت مؤشراته تظهر بوضوح اعتبارًا من منتصف عام 2019»،[8] وأنّ الزيادات على الأجور حينها «فرضت على الخزينة أكلافًا لا يمكنها تحمّلها، وفرضت على المجتمع ضرائب كبيرة أيضًا لم يكن بمقدوره تحمّلها».[9]

---

[3] كارين الغزاوي، "نهج انتقائي تجاه الحريات النقابية: نعم لحق تأسيس النقابات، لا لحق الإضراب"، "المفكرة القانونية"، 18/ 4/ 2022، https://bit.ly/3zarQjN

[4] أحمد العاصي، «دور النقابات المهنية في المرحلة الانتقالية»، جريدة «الأخبار»، 16/ 12/ 2019، https://al-akhbar.com/Issues/281149

[5] المرجع السابق.

[6] Lea Bou Khater, "Lebanon's October 2019 Revolution: Inquiry into Recomposing Labor's Power", South Atlantic Quarterly 120, no, 2 (2021)" 464- 472

أنظر Jamil Mouawad, "Lebanese Trade Unions and Independent Professional Associations: A Review in Light of the Popular Movement', "Arab Reform Initiative", 9/ 11/ 2019, https://bit.ly/43tN8GO

[7] Nadim El- Kak, "Alternative Labor Unions in Lebanon: Comparative Reflections and Lessons, The Lebanese Center for Policy Studies, April 2021

[8] محمد وهبة، «تصحيح الأرباح على حساب الأجور»، جريدة «الأخبار»، 25/ 7/ 2022، https://al-akhbar.com/In_numbers/341857

[9] المرجع السابق

في مقابل هذه الحجة، وبحسب أرقام وزارة المال، لا تُظهر «كلفةُ الأجور وملحقاتها ارتفاعًا كبيرًا بعد السلسلة»[10] وبالتالي إنّ الهدف من ربْط الانهيار الحالي بإقرار السلسلة (غير المدروسة وغير المصاحبة لأي برنامج إصلاحي من شأنه لجم التضخم) وحصره بها، هو التهرّب من الإقرار بالأسباب الرئيسة للانهيار من جهة، والإغفال عمدًا عن النموذج الاقتصادي الذي منح الكثيرَ للمنتفعين على حساب المحتاجين من جهة ثانية، والامتناع عن منح الأجراء والموظفين حقوقهم.

انطلاقًا من هذا الواقع، تتناول الدراسة الحركةَ الاجتماعية والنقابية والعمّالية التي تشكّلت عام 2011 للمطالبة بتصحيح الأجور الذي أقرّ عام 2017، وذلك بهدف فهمٍ أكبر لطبيعتها ودورها ومدى نجاحها، ولمعرفة مآل هذه الحركة وللإضاءة على أهمية استعادة العمل النقابي وفعاليته في ظلّ الانهيار الاقتصادي والمعيشي الذي يعيشه لبنان اليوم والتفريط في حقوق العاملين بأجر.

[10] المرجع السابق

وتنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسية:

في **القسم الأول**، يتمّ عرض خلفية عامة، أي السياق الاقتصادي والسياسي المحيط بالحركة، وخلفية مرتبطة بالقضية، أي الأسباب المباشرة وغير المباشرة لها. وفي **القسم الثاني** تتناول الدراسة طبيعة الحركة: التشكيل والتنظيم (التحالفات والمطالب). أما **القسم الثالث** فيتناول أنشطة واستراتيجيات الحركة.

ثم **القسم الرابع** الذي يبحث في التحديات الداخلية والخارجية (الحركة المضادة *Counter movement*). **ويتناول القسم الخامس والأخير** النتائج (إقرار السلسلة، والنجاحات والإخفاقات)، ثمّ المصير وعلاقة الحركة بانتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر ومآلها بعد الانتفاضة وخلال الوضع الراهن.

أولاً: تاريخٌ عمّالي لحركة النضال:

يتطلب فهم السياق الاقتصادي والسياسي المحيط بإطلاق معركة «سلسلة الرتب والرواتب» عام 2011 والحراك المتمحور حولها العودةَ بالتاريخ، وتحديدًا إلى الظروف التي أسّست للمعركة الأولى بين عامَي 1995 و1996.

تاريخيًّا، «سبقت الحركات العمالية المطلبية إنشاءَ دولة لبنان الكبير عام 1920. شهد جبل لبنان سلسلة شعبية من الاحتجاجات المطلبية، والتي تطلَق عليها تسمية عامّيّات، بقيادة الفلاحين ضد الإقطاع وملّاك الأراضي. بعد سنّ القانون العثماني عام 1919 والذي حدّد وظائف الجمعيات في لبنان، تأسست الجمعيات العمّالية، وقد شارك فيها في الغالب العمّال وأصحاب العمل على حدّ سواء بهدف التعاون والدعم بين الأعضاء. وعلى مرّ السنوات، تطوّرت الحركات العمّالية المطلبية في لبنان. عام 1944 تأسس «الاتحاد العمّالي العامّ» والنقابات المهنية في لبنان. «وقبل الحرب الأهلية مباشرةً، عندما كانت الأجور تتقلّص في ظلّ الظروف الاجتماعية المتفاقمة، لعبت النقابات دورًا حاسمًا ومحوريًّا في الحركات المطلبية– قادها الطلاب أو العمّال، وقد ووجهت هذه الحركات بالقوة».[11]

عام 1970، أي قبل الحرب الأهلية اللبنانية بخمس سنوات، «أعيد تأسيس وتوحيد الاتحاد العمالي العامّ. وكان يتكون من تسع نقابات. في تلك الفترة، لعب «الاتحاد العمالي العامّ» دورًا مهمًّا على صعيد الحركات النقابية والاجتماعية، إذ «نجح في أن يكتّل شرائح واسعة من العاملين وذوي الدخل المحدود في المدن والأرياف حول برنامج يستوعب مطالب العمّال الزراعيين من جهة ويعبّئ ذوي الدخل المحدود والقطاعات التعليمية وجميع المتضررين من ارتفاع أكلاف المعيشة من جهة ثانية».[12] وخلال الحرب، لم يحصر دوره بالعمل النقابي، بل تعدّاه إلى الدور السياسي عبر المطالبة بإيقاف الحرب. هذا بالإضافة إلى العديد من التحركات العمّالية القاعدية التي شهدتها فترة ما قبل الحرب وعلى رأسها

[11] Jamil Mouawad, مرجع سابق
[12] فواز طرابلسي، «تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف»، «دار رياض الريّس للكتب والنشر»، الطبعة الرابعة 2013، ص 296

إضراب عمّال معامل «غندور» للحلويات البالغ عددهم 1200 عاملة وعامل، «وهم أكبر كتلة من عمّال الصناعة غير منضوية في نقابة. وقد أضرب العمّال في تشرين الثاني/ نوفمبر 1972 مطالبين بزيادة الأجور والمساواة في الأجر بين العاملات والعمل والاعتراف بلجنة المعمل وفي الحق في التنظيم النقابي. وأثناء تظاهرة لهم في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر عند باب المعمل (المصنع)، أطلقت الشرطةُ النار عليهم».[13]

1. «معركة الأجور الأولى»:

خلال الحرب التي انتهت عام 1990 وبُعيدها، تأسس نصف النقابات الجديدة ومعظمها نقابات وهمية واتحادات صورية قائمة على أساس طائفي ومذهبي.[14] «انضوت هذه النقابات تحت اتحادات نقابية عطّلت عمل الاتحاد العمالي»،[15] «بعد أن كان فاعلاً ويحشد عشرات الآلاف من النقابيين والمطالبين بحقوقهم»[16] وبعد أن كان «الاتحادُ مستقلاً بشكل كامل، وكان يحوي قوًى من اليمين واليسار كانت تعمل لمصلحة العمّال».[17] خلال تلك الفترة لم تكن هناك حركة نقابية. وبحسب نقيب المعلّمين في المدارس الخاصة نعمة محفوض «لقد تمكّن الوجودُ السوري في لبنان من السيطرة على الاتحاد العمّالي، وكان جميع وزراء العمل يُدارون من قِبل السوريين الذين تمكّنوا من تفريخ عشرات النقابات، فنقابة النجّارين في طرابلس مثلاً مؤلّفة من ثلاث أو أربع نقابات».18 وكان الهدف من ذلك «الحدّ من معارضة المبادرات الاقتصادية التي تقودها الحكومات».[19] يضاف إلى ذلك حظرُ نظام الموظفين على موظفي القطاع العامّ إنشاء نقابات.

وقد شكّل قدوم رفيق الحريري[20] إلى رئاسة الحكومة عام 1992 مرحلةً مفصليّةً في تاريخ مواجهة العمل النقابي في تلك الفترة، ذلك أنه بعد انتهاء الحرب الأهلية وعقد «اتفاق الطائف»، [21] «كان

---

[13] المرجع السابق، ص 298

[14] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، «دار الساقي»، 2016، ص 136

[15] أحمد العاصي، مرجع سابق.

[16] مقابلة مع جورج سعادة، «رئيس التيار النقابي المستقلّ» وعضو هيئة إدارية في رابطة التعليم الثانوي الرسمي، أجريت بتاريخ 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

[17] مقابلة مع مارون الخَوْلي، رئيس «الاتحاد العام لنقابات عمّال لبنان»، أجريت بتاريخ 1 كانون الأول/ ديسمبر 2022

[18] مقابلة مع نعمة محفوض، نقيب المعلمين في المدارس الخاصة، أجريت بتاريخ 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

[19] Alexi Touma, "Lebanese Civil Society organizations and the Implementation of a new Public Wage Scale", "Issam Fares Institute for Public Policy and international Affairs", file:///C:/يدائل/2022/سلسلة%20الرتب%20والرواتب/papers%20to%20use/case_6_new_public_wage_scale_lebanon%20(1).pdf

[20] زعيم لبناني ورئيس وزراء لبنان السابق ورجل أعمال. استلم رئاسة الحكومة عام 1992 بعد انتهاء الحرب الأهلية بعامين، وقد حمل مشروعًا إعماريًّا اقتصاديًّا ماليًّا أعلى فيه من شأن القطاع الخاصّ ومصالح رجال المال والأعمال، من لبنانيين وعرب وأجانب. استندت سياساته الاقتصادية إلى قاعدتين أساسيّتين: ضمان سعر صرف الليرة اللبنانية وصولاً إلى تثبيته، وبرنامج إنفاق طموح وتوسّعي. إثر اقتراح حكومته عام 1998 إعادة هيكلة الدين العام ومضمونه المباشر الاستدانة بالعملة الأجنبية، ومصادقة مجلس النواب على القرار، بدأ لبنان الاستدانة بالدولار من الداخل والخارج، الأمر الذي حمل تبعاتٍ كارثيةً على الاقتصاد الوطني، إلى جانب السياسات الاقتصادية والمالية التي كانت معتمدة من قبل. اغتيل الحريري في بيروت عام 2005.

[21] «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني»، وُضعت بين الأطراف المتنازعة في لبنان وذلك بوساطة سورية - سعودية في30 أيلول/ سبتمبر 1989 في مدينة الطائف وأقرها لبنان بقانون في22 تشرين الأول/ أكتوبر 1989 منهيًا الحربَ الأهلية اللبنانية>

التوجّه نحو النيوليبرالية الذي استدعى ضربَ حركة الشارع والحركات النقابية المستقلّة من قِبل المشرفين على السياسة النيوليبرالية، بهدف تمرير تلك السياسات».[22] في المقابل، أسهم مجيء الياس أبو رزق إلى رئاسة الاتحاد في تنشيط الأخير ورفع مستوى تعبئة قواعده وفي اللجوء إلى الوسائل النضالية للمطالبة بالحقوق العمّالية[23].

تنشيط عمل الاتحاد خلال تلك الفترة مرتبط بخلفية رئيس الاتحاد وتحالفه حينها مع القوى اليسارية والتي كانت على مواجهة مع السلطة المسيطرة على عمل الاتحاد، تحديدًا فيما يتعلق بالحقوق العمّالية. بدأ أبو رزق معركته مع السلطة في الانتخابات الأولى للاتحاد العمّالي عام 1993. وقد «انعكس فوزه سريعًا على الأرض، إذ بدأ الاتحاد بتنظيم تحركات مطلبية هدفت إلى تصحيح الأجور ومكافحة غلاء المعيشة. وبالفعل، شهدت هذه المرحلة عودة للعمل النقابي في لبنان. كما استطاع تحريك الشارع مجددًا قبل أن تفرض حكومة الحريري قرار منع التظاهر بحجة المخاوف الأمنية، وقد «نَظّمت النقابات في عهده عدة إضرابات جرى قمعها بالقوة».[24] «رفع أبو رزق شعارات كبيرة في وجه حكومات رفيق الحريري فطالب بتطبيق سياسات اجتماعية عادلة تساهم في سدّ عجز الخزينة وتأمين معيشة لائقة للعامل والموظف. كما طالب بوضع خطة شاملة تحفظ حق المواطن في تأمين الرغيف والطبابة والسكن والتعليم»[25]، وعلى الرغم من ذلك، «لا يتوافق الجميع على مقاربة أبو رزق لمعالجة هذه المسائل، حتى أن البعض اتّهمه بالرضوخ الى نزعته السلطوية على حساب المطالب الاجتماعية خلال رئاسته الاخيرة للاتحاد» عام 1998 وذلك بعد نزاعٍ على الرئاسة في العام السابق نتطرّق إليه لاحقًا، واعتبار البعض أنّ عودته أتت وفق مهادنة مع الحكومات وأنه كان طرفًا في نزاعٍ بين أجهزة السلطة.

بالعودة إلى مسار عمل «الاتحاد العمّالي»، فبعد محاولات لشقّ الحركة العمّالية «هدّد الاتحادُ بالإضراب ودعا إلى تظاهرات في كلّ المدن اللبنانية، فصدرت الأوامر للجيش بمنع التظاهرات، بالقوة إذا لزم الأمر، فتراجع الاتحاد خشية الاصطدام بالجيش وانعقدت هدنة مع الحكومة وعدَ خلالها الحكومة بالاستعداد للبحث في زيادات الأجور وتفعيل لجنة مؤشر الأسعار. إلا أنّ الأخيرة علّقت اجتماعاتها بعد أن رفض رجالُ الأعمال دفعَ أكثر من 10–12% زيادة على الأجور، فيما الاتحاد يطالب بـ76%. وقد رفضت الحكومة الأمر وصعّدت المواجهة مع الاتحاد.[26] في تلك الفترة بدأت أزمة سلسلة الرتب والرواتب[27] والحركة المرتبطة بها. وقد «تمّ تداول مصطلح

---

[22] جورج سعادة، مرجع سابق

[23] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 133

[24] جويل بطرس، «التذكر فهمًا للحاضر: أهم نقاشات سلسلة الرتب والرواتب 1995 و1998»، «المفكّرة القانونية»، 5/ 8/ 2014، https://bit.ly/3zXMHY0

[25] المرجع السابق.

[26] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 134

[27] السلسلة نظام للموظفين وللعمل في الدولة. يعتمد القطاعُ العامّ في لبنان، في تقويمه للموظفين على نظام الرتب، وهو نظام هيكلي يُقسَّم على أساسه الموظفون إلى فئات، وضمن كلّ فئة هناك درجات. ويُحدَّد الراتب طبقًا لمعادلة تأخذ في الاعتبار الراتب والدرجة، فيرقّى الموظف على سلّم الفئات طبقًا لجدارته ولعلمه. أما كسبه للدرجات، فيكون بحكم الأقدميّة، أي عدد سنوات الخدمة. (مهى زراقط، «ألف باء سلسلة الرتب والرواتب»، جريدة «الأخبار»، 24/ 5/ 2014، https://al-akhbar.com/Community/32008)

سلسلة الرتب والرواتب لأول مرة عام 1994 حين بدأ العاملون في القطاع العامّ المطالبة بإقرار قوانين تضمن لهم حقوقهم».[28]

«بدءًا من عام 1995، اتّسعت رقعة المطالب وتبلورت من خلال تحركات عدة أبرزها الإضرابات التي دعت إليها الهيئات المسؤولة في القطاع العامّ. وكان مكتب المعلّمين قد تولّى آنذاك دورَ القيادة في وجه حكومة الحريري وسياستها الاقتصادية». وقبيل الانتخابات النيابية، «تنازلت الحكومة جزئيًّا بعد دعوات الاتحاد العمّالي أعضاءه للتصويت ضد جميع مرشحي الطبقة الحاكمة في الانتخابات، فلبّت معظمَ طلبات الأساتذة وأجّلت باقي موظفي الدولة إلى آب/ أغسطس، أيلول/ سبتمبر 1995».[29] وقد «حاول الحريري وقتئذ التصويت على السلسلة دفعةً [30]واحدة، وقيل إنّ هدفه كان تحفيز المعنيين بالسلسلة للمشاركة في الانتخابات النيابية. لكنّ قسمًا من النوّاب رفض هذا الاقتراح ممّا دفع الحريري إلى طرح سلسلة الهيئة التعليمية فقط بعدما كانت دعيت هذه الأخيرة لمراقبة مراكز الاقتراع».[31]

«عاد الاتحاد للتحرك بعد انتهاء الانتخابات النيابية يوم 4 أيلول/ سبتمبر 1996».[32] وقد «اتّسم عام 1997 بالوتيرة عينها: إضرابات من جهة ووعد بإقرار السلسلة كاملة من جهة أخرى»،[33] و«بلغت المواجهة بين الحكومة والاتحاد ذروتها يوم 24 آذار/ مارس 1997، فلأول مرة في تاريخ الحركة النقابية جرت عمليّتان متضاربتان لانتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد، وتمّ اعتقال أبو رزق بعد فوزه في الانتخابات من جديد. ثم فرضت وزارة العمل غريمَه المهزوم غانم زغبي رئيسًا للاتحاد واعترفت به فورًا. فأعلن أبو رزق انشقاقه عن الاتحاد العمّالي مدعومًا باليسار النقابي– ممثلاً بالاتحاد الوطني للنقابات– واعترفت به منظمة العمل الدولية. ردّت السلطات بتجديد اعتقال أبو رزق مرتين عام 1997».[34] كما أنّ «محاولات السيطرة على الاتحاد العمّالي العام لم تقتصر على محاولة شقّه وتغيير قيادته بالتزوير، بل جرت محاولات السيطرة بالواسطة القانونية، إذ تقدّم وزير العمل آنذاك بمشروع لتنظيم الحركة النقابية تضمّن 96 مادة، 31 منها تسمح لوزارة العمل بالتدخل السافر في الشؤون الداخلية للاتحاد».[35]

«ظلّ الوضع محلّ أخذ وردّ إلى حين إقرار السلسلة عام 1998. وقد وُصفت آنذاك بالمجحفة إذ أنها لم تلاقِ طموحات قطاعٍ حارب من أجلها على مدى أربع سنوات فخرج مهزومًا بفعل تواطؤ أركان الحكم عليه من جهة وتخاذله في الدفاع عن حقوقه من جهة أخرى».[36]

---

[28] جويل بطرس، مرجع سابق
[29] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 134
[30] المرجع السابق.
[31] جويل بطرس، مرجع سابق
[32] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 134
[33] جويل بطرس، مرجع سابق
[34] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 134- 144
[35] المرجع السابق، ص 135
[36] جويل بطرس، مرجع سابق

أما حكومات رفيق الحريري فقد «أقرّت ثلاث زيادات على الأجور، كانت كلها ما دون مؤشر ارتفاع الأسعار ونِسب التضخم، ووقعت كلها فريسة الآلة الجهنمية التي يفرضها التجار الذين يبدؤون برفع الأسعار استباقًا عند كل بحث في زيادة الأجور. وقد تنبّهت قيادات الاتحاد العمالي العام أخيرًا فأخذت تطالب برقابة على الأسعار».[37] وعلى الرغم من أنّ «الحد الأدنى للأجور أصبح 333 $، كان على متوسط دخل الأسرة أن يتجاوز الـ500$ للبقاء فوق خط الفقر».[38]

تتعدد النظريات التي تدرس الحركات الاجتماعية، من تلك التي تركّز على التفاعلات الجزئية (Micro interactions) لدراسة كيف تؤثّر على الظاهرة الكلّية، إلى النظريات التي تربط التفاعلات على المستوى الجزئي (Micro level) مع الهياكل والتغيرات على المستوى الكلّي (Macro level) فتولّد مستوًى متوسّطًا يربط بين المستويين (Meso level)[39]، إلى نظرية «تأثير كرة الثلج» (Snowball effect) التي تصف حدثًا أو حركةً يبدأ من مرحلة صغرى ليكبر ويتراكم حتى يصبح أكثر جدية وقدرة على التأثير. بناءً عليه، يلاحَظ ممّا سبق أنّ انطلاق الحركة الاجتماعية المطالبة بتحسين الأجور وإقرار السلسلة عام 2011 لم يكن وليد لحظته كما أنه لم يأتِ من فراغ. بشكل عامّ، انطلقت المعركة ضمن سياق تاريخي واقتصادي وسياسي ومطلبي ونقابي طويل عبّدته نضالات ودماء عاملات وعمّال وأجيرات وأجراء خرجوا للمطالبة بحقوقهم. إنّ ما حصل في مسار حركة 2011 استند في الأصل إلى مرجعية تاريخية لعبت الحركةُ العمّالية المطلبية والنضالات النقابية فيها دورًا فاعلاً. وبالتالي، إنّ للعمل النقابي والمطلبي في لبنان جذورٌ وهو ليس حالةً مستجدّة. لكن في المقابل، إنّ سيطرة قوى السلطة وأصحاب النفوذ ورؤوس الأموال، ولعقود، على العمل النقابي وتأسيس نقابات وهمية وسيطرتها على قيادات «الاتحاد العمّالي العامّ» ومنعها موظفي القطاع العامّ عبر القانون من تأسيس نقابات، وتغذيتها العقلية الزبائنية وسيطرتها كذلك على المدارس الرسمية «وتحويلها إلى مدارس شبه خاصة تابعة للمذاهب والأحزاب، ممّا أدّى إلى غياب العقل النقدي لدى الأساتذة، الأمر الذي ينتقل بدوره إلى التلامذة في المدارس»[40]، شكّلت كلُّها عوامل مقوّضة للعمل النقابي الفاعل، والأهمّ استمراريّته، ولسنوات طويلة. لكن في الوقت عينه، لم تحُلْ تلك العوامل دون تشكُّل جبهة للدفاع عن الأجور في مراحل متقطّعة شهدنا ذروتَها من 2011 إلى 2013، لتتضعضع لاحقًا لأسبابٍ نتناولها تباعًا، ثمّ تعود بجزءٍ منها على

---

[37] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 135

[38] Lea Bou Khater، مرجع سابق

[39] أنظر " David S. Meyer ،Nancy Whittier ،Belinda Robnett ،Social Movements: Identity, Culture, and the State ،OXFORD UNIVERSITY PRESS ،124- 130 ،"Social Movements - Identity, Culture and the State (David S. Meyer, Nancy Whittier, Belinda Robnett) (z-lib.org).pdf

[40] مقابلة مع غسان صلّيبي، مستشار «الاتحاد العمّالي» ما بين 1983 و1993، ومسؤول المنطقة العربية في «المنظمة النقابية الدولية» عام 1995، ثم عضو في المنظمة الدولية بين 2011 و2017، أجريت بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر 2022

مستوى القطاع التربوي مع انطلاقة العام الدراسي 2022– 2023 وسط أسوأ أزمة اقتصادية يمرّ بها لبنان في تاريخه الحديث.

2. ظروف هيّأت للتحرّك

من هذه الخلفية السياسية والاقتصادية – الاجتماعية والعمّالية إذًا، انطلقت المعركة الثانية لتصحيح الأجور عام 2011 وذلك بُعيد تشكيل حكومة جديدة في لبنان برئاسة نجيب ميقاتي. اتخذت الحركة شقّين، أو مسارين، مسار سياسي في الظاهر كانت انطلاقته عبر وزير العمل في الحكومة الجديدة شربل نحّاس[41]، ومسار نقابي تمثّل بـ«هيئة التنسيق النقابية».

انطلقت شرارة المعركة على يد نحّاس، لـ«يُدعى رئيس هيئة التنسيق آنذاك حنّا غَرِيب، ورئيس رابطة موظفي القطاع العام آنذاك محمود حيدر. ويطلقوا (سويًّا) معركة كسر النمط التي وقف أركانُ النمط ضدّها بشراسة».[42] و«هيئة التنسيق» إطار تنظيمي وتحالف من عمّال القطاع العامّ تشكّلت من خمس مكوّنات معنيّة بالسلسلة هي: أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، والتعليم الأساسي الرسمي والتعليم المهني الرسمي ونقابة المعلّمين في المدارس الخاصة ورابطة موظفي الإدارة العامة. وقد «غطّت الحركةُ النقابيةُ المطلبيّة، والتي تكوّنت من الأساتذة والمعلّمين وموظفي الإدارة العامّة، الفراغَ النقابي بعد ضرب الحركات النقابية المستقلّة نتيجة السياسة المتّبعة، لتتنامى الحركةُ وتكبر وتشكّل هيئةَ التنسيق النقابية».[43] وبحسب رئيس رابطة التعليم الأساسي الرسمي حسين جواد «هيئة التنسيق ليست جمعية مرخّصة، هي تجمّع لروابط المعلمين أضيفت إليها نقابة التعليم الخاص ورابطة موظفي الإدارة. عام 2012 بدأت اجتماعاتها مع بداية تطور الحركة المطلبية نحو السلسلة عبر اجتماع رابطتين فقط هما رابطة التعليم الثانوي ورابطة التعليم الأساسي، وكان الهدف الزيادة على الرواتب، ثم انضمّت إليهما بعد فترة قصيرة رابطةُ التعليم المهني ثم رابطة الإدارة ونقابة المعلّمين في التعليم الخاص لأنّ أي زيادة كانت ستلحق في الرواتب سيستفيد منها التعليم الرسمي والخاص».[44]

---

[41] شربل نحاس هو وزير الاتصالات بين عامَي 2009 و2011 ووزير العمل بين عامَي 2011 و2012. درس الهندسة والتخطيط في باريس إلى جانب العلوم الاقتصادية والأنثروبولوجيا. وبعد عودته إلى لبنان عام 1979، درّس في الجامعة اللبنانية لمدة 12 عامًا. كان مسؤولا عن إعادة إعمار وسط بيروت بين 1982 و1986، وعمل في القطاع المصرفي حتى 1998، حيث خاض الانتخابات البلدية في بيروت ضد لائحة ائتلاف السلطة. وضع «برنامج تصحيح مالي» (1998 و1999) وعمل ضمن الفريق الذي وضع «المخطط الشامل لترتيب الأراضي في لبنان» (بين 2002 و2004) وقاد الفريق الذي وضع «خطة الاستثمارات العامة» (2005 و2006). وهو منذ ذلك الحين يعمل في مجالَي الاستشارات والأبحاث الاقتصادية والمدينية. نشر أبحاثًا عدّة لا سيما حول مسائل التعليم والهجرة والعمل. عام 2016 أسّس «حركة مواطنون ومواطنات».

[42] محمد وهبة، محمد وهبة، «شربل نحاس: خِذْش في النمط الاقتصادي»، جريدة «الأخبار»، 21/ 7/ 2017، https://al-akhbar.com/Community/235186

[43] مقابلة مع جورج سعادة، مرجع سابق

[44] مقابلة مع حسين جواد، رئيس رابطة التعليم الأساسي الرسمي، أجريت بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

انطلقت المعركة في «سياقٍ محدّد منذ مطلع التسعينيات (حتى بدايتها في 2011). النمط الذي اتُّبع كان واضحًا ويعتمد بصورة أساسية على إضعاف منهجي للإدارة العامة من خلال إفراغها من الكوادر الكفؤة، وصولاً إلى حشوها بالأزلام والمحاسيب».45 و«يعود تضخّم أعداد العاملين في القطاع العام إلى تقليد قديم في السياسة اللبنانية يوكِل إلى الإدارة العامة مهمةَ استيعاب قسم من فائض العمالة بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية وشحّة ما توفّره من فرص عمل واسعة. إلى هذه المهمة يجب أن نضيف حشر الإدارة بالموظفين، الاسميين والفعليين، الذي مارسته كافة أجنحة الطبقة الحاكمة. وقد اصطدمت حملة التوظيف هذه بعجز الميزانية وضغوط البنك الدولي والمصارف المحلية، من أجل معالجة التضخم في القطاع العام وتقليص عجز الميزانية، فتحايلت الطبقة الحاكمة على هذه الضغوط بواسطة حيلَتَين: الإكثار في أعداد المياومين (يعملون بأجر يومي)، وتوظيف متعاقدين أو تحويل موظفين ثابتين إلى متعاقدين».[46]

على أنّ مسألة الوظيفة العامة والحديث المستمرّ عن ضخامة حجم القطاع العامّ وربطها تاليًا بتقليص ذاك القطاع وتخفيض عدد الموظفين لتطبيق وصفات التقشّف التي تُطرح، خصوصًا خلال الأزمات، مسألةٌ بحاجة إلى معاينة وتصويب. إن مطالبات «تقليص حجم القطاع العامّ» هي ما اعتادت إطلاقه هيئات أصحاب العمل ورأس المال، وآخرها خلال السنوات الأخيرة بالتماهي مع مصرف لبنان، وهؤلاء يتحججون أن الهدف من ذلك إجراء «إصلاحات» لا يُروَّج لها على أنها «خيارٌ ينطوي على أولوية قصوى لمعالجة الأزمة المالية– النقدية المتنامية فحسب، بل (كانت) الهيئات تزعم (حينها) أنّ الخيارات محصورة بأمرين: تجميد تطبيق سلسلة الرتب والرواتب لمدة ثلاث سنوات، أو انهيار سعر صرف الليرة مقابل الدولار»[47] (كان هذا النقاش قائمًا عام 2018، أي قبل عامٍ من بدء تلمّس معالم الانهيار الاقتصادي بشكل واضح وانهيار قيمة العملة الوطنية).

بحسب الاقتصادي اللبناني محمد زبيب، «كلّ الحديث عن ضخامة عدد العاملين في القطاع العامّ يتعلّق بالدرجة الأولى بالقوى العسكرية والأمنية، لكنّ المسألة الأخرى ذات الأهمية لناحية العدد هي الهيئة التعليمية. وعندما تتمّ المطالبة بتخفيض عدد هؤلاء فإنّ ما يُقال هنا في الحقيقة مسألةٌ بغاية الأهمية: بما أننا نعيش في ظروف خاصة، كما يقال، تتطلّب أن يكون لدينا عديدًا كبيرًا في الجيش وقوى الأمن كي يقوم بالمهمّات الملقاة على عاتقه، فإنّ ما نقوم به بالتالي هو أننا نخفّض العدد في الهيئة التعليمية. في الظروف الحالية التي نمرّ بها، انتقلت كميةٌ هائلةٌ من الأسر اللبنانية التي كانت تدرّس أبناءها في القطاع الخاصّ، إلى القطاع العامّ، وبالتالي ما يحصل حقيقةً هنا هو أننا نحشر كلّ التلاميذ في مدارس وثانويات

---

45 محمد وهبة، «شربل نحّاس: خِدْش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق

46 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 127

47 محمد وهبة، «تهويل بالانهيار النقدي: تدفيع الفقراء ثمن ما جناه الأغنياء»، جريدة «الأخبار»، 27/ 11/ 2018، https://al-akhbar.com/Politics/262282

بحالة رثّة للغاية ونخفّض القوى العاملة في قطاع التعليم». ويتساءل «هل لدينا تصوّر حول مستوى التعليم الذي سنحصل عليه حينها؟ وهل لدينا تصوّر كم أننا نغامر بما نفاخر به طوال الوقت، أي ثروتَنا التي يمكن أن نبني عليها بأننا نملك كمية من السكان المتعلّمين الذين نتمكّن من خلالهم بناء اقتصاد متين وقوي وفعّال ونشط»؟ كما يوضح زبيب أنّه «إذا كان هناك إفراط في الإنفاق العامّ فهو من خلال الفوائد التي كانت تسدَّد إلى الدائنين، بمن فيهم المصرفيون وكبار المودعين، في عملية توزيع عكسية لمصلحة الأثرياء، وبالتالي إذا كانت هناك حاجة إلى التقشّف فهي عبر قطع هذا النوع من الإنفاق وشطب الديون كليًّا والخروج من هذا النظام القائم على سطوة التمويل وسطوة الدَّين وعبوديته»[48].

شكّلت الفترة الممتدة بين 2012 و2015 فترةً حاسمةً في حياة الحركة. اتّسمت تلك المرحلة بالعديد من الإضرابات والعصيان المدني قام بها العمّال والإداريون وموظفو القطاع العام بلغت ذروتها بين 2013 و2014. وكان لبنان يعيش في تلك الفترة حالةً من عدم الاستقرار السياسي والأمني وقد شهد العديد من الأحداث العاصفة. في تلك الفترة أيضًا، كان أغلب الحكومات اللبنانية غير فاعل، وقد شهد لبنان شغورًا رئاسيًّا بين عامَي 2014 و2016.

أما مجلس النواب اللبناني، وعلى الرغم من الاعتراض الشعبي، فقد مدّد لنفسه ثلاث مرات، منذ انتهاء العقد التشريعي الأول في 31 أيار/ مايو 2013 (وذلك بعد انتخاب المجلس عام 2009) حتى عام 2018. في المرة الأولى «لم يتوصّل النواب إلى قانون للانتخاب، فتقدّم أحد النواب باقتراح قانون للتمديد للمجلس بحجة منع الحرب وإبعاد الفتنة والأزمات الخطيرة. وفي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 مدد النواب لأنفسهم مجدّدًا، ثم في 14 حزيران/ يونيو 2017 اتفقت الحكومة على قانون انتخاب وفق 15 دائرة وعلى التمديد التقني لمجلس النواب لمدة 11 شهرًا، أي حتى 20 أيار/ مايو 2018».[49]

إلى ذلك، كانت الحرب في سوريا المجاورة بدءًا من عام 2011 قد استعرت، فشهد لبنان نزوحًا كثيفًا، إذ استقبل أكبرَ عدد من النازحين في الدول المجاورة قياسًا إلى مساحته وعدد سكانه. وفي الأصل، كان للعمالة الوافدة وطأةٌ على الاقتصاد الوطني، وذلك قبل بدء الحرب السوريّة بسنوات طويلة، فـ «اليد العاملة اللبنانية طرأ عليها تغيّر بنيوي، وقد تضخمت ظاهرة تصدير اليد العاملة الماهرة واستيراد اليد العاملة غير الماهرة. ولا شك في أنّ وجود جيش العمل الاحتياطي الواسع من العمالة الوافدة الرخيصة يضغط على مستوى الأجور في عموم البلد باتجاه الانخفاض.. وقد أفادت الطبقة الحاكمة من وجود العمالة الوافدة لتجميد الأجور، ولجأ أربابُ العمل بطريقة متزايدة لاستبدال اللبنانيين بعمّال وافدين لانخفاض أجورهم وعدم

---

[48] محمد زبيب، مقابلة مع جاد غصن على قناته الخاصة على يوتيوب، https://www.youtube.com/watch?v=YZtKrC3tY5I

[49] سلوى أبو شقرا، «منذ 2009 إلى 2017 ما الأسباب التي أفضت إلى التمديد الأول والثاني والثالث؟»، موقع «النهار»، 16/ 6/ 2017، https://bit.ly/3SRHTMb

اضطرارهم إلى دفع بدلات الضمان الاجتماعي. حتى أنّ قطاعات بأكملها من الاقتصاد، الصناعي والحرفي والسياحي والخدمي، باتت تقوم على عمالة الوافدين».[50]

على المستوى النقابي والعمّالي، شهد لبنان مطلع عام 2011 أيضًا إعادة انتخاب غسان غصن[51] رئيسًا لـ«الاتحاد العمالي العام» لولايةٍ رابعة. وكانت تلك القيادة تابعة للسلطة ولا تجد حرَجًا في التعبير عن ذلك. حتى أنها «تراجعت في آخر لحظة عن تنفيذ إضراب عامّ من أجل تصحيح الأجور فانسحبت هيئةُ التنسيق من التنسيق المشترك مع الاتحاد وعلّقت عدةُ اتحادات عضويتها فيه ومنها الاتحادات الأكثر تمثلاً وعددًا».[52]

انطلقت الجولة الثانية المطالبة بالسلسلة بعد «حصول القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية عليها» عام 2011،[53] ما «أحدث خللاً بين أولئك الأساتذة وأساتذة التعليم الثانوي».[54] وقد «خرج أساتذة الجامعة اللبنانية من هيئة التنسيق عام 2012 بعد نيلهم السلسلة»،[55] وبذلك، «نجحت قوى السلطة جزئيًّا في فصل التعليم الجامعي والقضاة عن موظفي القطاع العامّ في الوزارات والقوى العسكرية، بهدف تجزئة المطالب وشرذمة الحركة».[56]

وقد شكّل إقرارُ الحكومة مرسومَ تصحيح الأجور للقطاع الخاص في شباط/ فبراير 2012 وبقاء المعلمين وموظفي القطاع العام بانتظار مشروع تصحيح أجورهم، بعد إقرار الأخير عام 1996، «وعدم التزام السلطة تعديل الرواتب بما يتناسب مع نسب التضخم وفق مادة موجودة ضمن السلسلة المقرّة في ذلك العام الدافع الرئيس لانتظام جبهة الدفاع عن الحقوق».[57]

هذا بالإضافة إلى اجتماع عوامل منحت زخمًا للهيئة والحركة ومكّنت قياداتها من لعب دور مهمّ يختصرها نقيبُ المعلمين في المدارس الخاصة بأنّ الحركة حينها «ضمّت عدة هيئات كانت الوحيدة التي ما زالت تجري فيها انتخابات ديموقراطية وفيها تداول سلطات، أي شرعية مستمدّة من الانتخابات. وصادف أن استلم حينها أشخاص غير ممسوكين من قبل السلطة قيادة بعض تلك الروابط، بالإضافة إلى وجود فراغ نقابي».[58] وهذا ما يؤكده رئيس رابطة موظفي الإدارة العامة سابقًا محمود حيدر إذ أنّ «الروابط التي كانت

---

[50] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 131

[51] تمّ انتخاب غسان غصن عام 2001 رئيسًا لـ«لاتحاد العمّالي العامّ»، وقد تمّت إعادة انتخابه لأربع ولايات متتالية. كان غصن مرتبطًا بالسلطة ومقرّبًا من رئيس مجلس النواب نبيه بري. انتهت ولاية المجلس التنفيذي للاتّحاد عام 2015، لكنّ غصن بقي في موقعه حتى انتخابه أمينًا عامًّا لـ«الاتحاد الدولي لنقابات العمّال العرب»، على الرغم من مراسلات وزير العمل حينها المطالبة بإجراء انتخابات للاتحاد العمّالي. خلِف بشارة الأسمر غسان غصن بتوافق حزبي، والذي في عهده الحالي ما زال «الاتحاد العمّالي العامّ» معطلاً عن أداء مهامه المناصرة لحقوق العمّال.

[52] المرجع السابق، ص 138

[53] مقابلة مع وليد الشعّار، نائب رئيس سابق لرابطة موظّفي القطاع العامّ وناشط نقابي، أجريت بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

[54] Alexi Touma، مرجع سابق

[55] مقابلة مع فاتن الحاج، صحافية متخصصة في القطاع التربوي، أجريت بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

[56] مقابلة مع كاسترو عبد الله، رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين» (FENASOL)، أجريت بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

[57] مقابلة مع محمود حيدر، الرئيس السابق لرابطة «موظفي الإدارة العامة» وقيادي سابق في «هيئة التنسيق النقابية»، أجريت بتاريخ 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022

[58] مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق

مشاركة حينها في هيئة التنسيق كانت روابط ديموقراطية وفيها انتخابات وتداول للمناصب».[59] إلى ذلك، شكّل منعُ موظفي القطاع العام من تأسيس نقابات من جهة، وانعدام شرعية «الاتحاد العمّالي» من جهة ثانية، دافعًا إضافيًّا، ولو صغيرًا قياسًا إلى حجم الأزمات والمطالب، للوقوف صفًّا واحدًا والمطالبة بالحقوق وإنشاء جبهة ائتلافية كانت قادرة، بالحدّ الأدنى، على رفع مطلب موحّد خلال فترة معيّنة. وعلى الرغم من إلغاء «الاتحاد العمّالي العام» الإضراب الآنف الذكر في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2012، والذي دعا إليه في حال عدم موافقة الحكومة على حدّ أدنى للأجور يبلغ 800$، ليتراجع عن المطلب والدعوة لاحقًا بعد إقرار الحكومة زيادة الحد الأدنى إلى 460$، يمكن القول إنّ الدعوة لفتت أنظار العمّال إلى «مشكلة» الأجور.[60]

اقتصاديًّا أيضًا، يبرز تحليل البيانات الأسباب الإضافية التي دفعت باتجاه إطلاق ذاك الحراك الاجتماعي والمطلبي، فوفقا للإدارة المركزية للإحصاء، ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 35% بين عامَي 1998 وآب/ أغسطس 2011، و58% وفقًا لمعهد الاستشارات والبحوث. في المقابل، شهدت البلاد زيادة ملحوظة في تكلفة المعيشة إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 100% تقريبًا من عام 1996 إلى عام 2011. علاوةً على ذلك، زادت رسوم النقل بين عامَي 1996 و2011 أربع مرات، بينما زادت الأجور بنسبة 16% فقط بدلاً من 121% بناءً على الزيادة المحسوبة في الأسعار خلال تلك الفترة».[61] وبحسب رئيس رابطة «التعليم الثانوي الرسمي» السابق وعضو «هيئة التنسيق النقابية» سابقًا حنّا غَرِيب «ما أوصل الأمور إلى ذروتها هو القرارُ الذي ترافق مع تطبيق باريس 3[62]، وهو تجميد زيادة الرواتب والأجور (من 1996 إلى 2011)».[63]

على الرغم من أنّ السياق التاريخي وتاريخ العمل النقابي لعبا دورًا في بروز الحركة عام 2011 وإعادة تموضع العمّال بوجه أصحاب المصالح ورأس المال، فإنّ تركيبة النظام القائمة على المحاصصة وتوزيع المنافع لغاية مراكمة الثروات في يد القلّة من جهة، وانصهار الكثير من العاملين في القطاع العامّ ضمن دائرة المنافع هذه، مع غياب أطر تنظيم جدية من جهة ثانية، واصطدام أغلب التجمعات النقابية البديلة التي نشأت بعد انتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر بمعوقات حتى تحوّلت هي الأخرى إلى مجرّد بوق عند السلطة، شكّلت كلّها عائقًا في وجه استمرارية الحركة بالشكل الذي كانت عليه عام 2012، وهو ما سنتناوله تباعًا بشكل تفصيلي في الدراسة. صحيح أنّ ضعضعة «هيئة التنسيق»، بما هي مظلّة نقابية وعمّالية خلال

---

[59] مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق

[60] Lea Bou Khater مرجع سابق

[61] المرجع سابق

[62] عُقد مؤتمر «باريس 1» في 27 شباط/ فبراير بالعاصمة الفرنسية باريس وتناول الاقتصاد اللبناني. نتج عنه تعهّد المجتمع الدولي بتقديم 500 مليون يورو على شكل مساعدات وقروض ميسّرة للبنان. تبعه مؤتمر «باريس 2» الذي عُقد في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر حصل لبنان من خلاله على قروض بقيمة 4.2 مليار دولار. وقد تبع هذين المؤتمرين مؤتمرُ «باريس 3» في 15 كانون الثاني/ يناير 2007، وقد حصل لبنان على إثره على قروض بقيمة مليارات الدولارات. وفي 6 نيسان/ أبريل 2018 عُقد مؤتمر «سيدر» وكذلك زادت مديونية لبنان من خلاله عبر قروض بمليارات الدولارات.

[63] مقابلة مع حنّا غريب، عضو «هيئة التنسيق النقابية» ورئيس «رابطة التعليم الثانوي الرسمي» سابقًا، أجريت بتاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022.

الفترة الممتدة من 2012 و2014، سابقةٌ على الانهيار الاقتصادي الذي بدأت معالمه تتّضح بعيد انتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر 2019، غير أنّ تشرذم النقابات والروابط أكثر ما تجلّى خلال الانهيار الاقتصادي الذي تشهده البلاد، والذي يستشرس فيه رأسُ المال دفاعًا عن مصالحه، فأصبح كلٌّ مكوّن من مكونات الحركة «يتحدث باسم القطاع الذي يفترض أنه يمثله، إذ انفصلت رابطة الموظفين الإداريين عن روابط الأساتذة والمعلمين في التعليم الثانوي والأساسي والمهني، وبات لها مسار تحرّكها المستقل»، كما أنّ «السلطة السياسية، في المفاوضات التي (كانت) تدور لدعم موظّفي القطاع العامّ، لم تعِر اهتمامًا لوجود الروابط والنقابات، فخرجت ببدعة «المساعدة الاجتماعية» وطرحت اقتراحات القوانين بشأنها ووضعت الأرقام، ثم بلّغت ممثلي المعلمين والموظفين بالنتائج من دون أن تشركهم حتى في نقاشها».[64]

وفي دراسات الحركات الاجتماعية، يقارب هذا السياق نموذجَ كرة الثلج، فالحركة الاجتماعية التي ندرسها هنا تمكّنت خلال فترة معيّنة من أن تكبر وتتراكم وتشكّل فاعلية، كما ذكرنا سابقًا، لكنها سرعان ما تفتّتت بفعل عوامل تاريخية وجوهريّة وأخرى متعلّقة بالتنظيم، ولكن يبقى السؤال: هل أنّ تفتّتها لم يترك أثرًا لاحقًا؟ يُظهر تاريخُ الحركة العمّالية بموجاتها المتتابعة أنه كان هناك دومًا أثرٌ باقٍ لكل الحركات، ربما ليس على المستوى التنظيمي، ولكن على مستوى الخطاب والخبرات ولناحية خلق كوادر جديدة في كلّ موجةٍ من الموجات.

ثانيًا: التشكيل والمكونات:

1. **لجان التنسيق النقابية: ظاهرة قديمة أعيد إحياؤها من خلال الحراك**

ذكرنا سابقًا كيف تحوّل «الاتحادُ العمالي العامّ» والجسمُ النقابي إلى قوقعة فارغة لا تضمّ أكثر من 70% من العمّال»[65]. و«إزاء هذا الوضع للاتحاد العمّالي، لا عجب أن تتوسّل المطالب المطلبية الحركات الاجتماعية في صراعها من أجل تخفيض وطأة الغلاء وأرباحه ونظامه الضريبي».[66]

على أنّ لجان التنسيق «كأداة للنشاط النقابي في لبنان، ليست ظاهرة حديثة، قبل اندلاع الحرب الأهلية عام 1975، كانت تلك اللجان موجودة بأشكال وهياكل مختلفة».[67] وبعد انتهاء الحرب «تمثّل العمل في توحيد الروابط في القطاع التربوي التي كانت منقسمة بين بيروت الشرقية والغربية بفعل الحرب، لا سيّما نقابة معلّمي المدارس الخاصة، وهو ما اتّخذ وقتًا طويلاً. وقد تمّ وضع أنظمة داخلية لرابطة التعليم الثانوي، وتأسيس مكتب المعلّمين. وبعد اتفاق الطائف، لم يكُن هناك رابطة للتعليم المهني أو للقطاع الإداري العام. ولم تكن رابطةُ التعليم الثانوي موجودةً بشكل فعلي، بل كانت عبارة عن لجان تنسيق بين بيروت الشرقية

---

64 المرجع السابق
65 فواز طرابلسي، الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، مرجع سابق، ص 136
66 المرجع السابق
67 Lea Bou Khater، مرجع سابق

والغربية. كما أنّ رابطة التعليم الابتدائي كانت منقسمة إلى خمس روابط (لكل محافظة رابطة)».[68] «وفي أوائل التسعينيات مثلاً قام مكتب المعلّمين، الذي نسّق أعمالَ مختلفِ اتحادات المعلّمين المستقلة (وقد طالب منتصف التسعينيات بإقرار السلسلة)، بتوحيد جهوده مع الاتحاد العمالي العامّ وشكّلا لجنةً للتنسيق النقابية. وبحلول نهاية التسعينيات عانى الاتحادُ العمالي العام من انقسامات داخلية خطيرة»،[69] وعلى الرغم من ذلك، كان الاتّحاد «يلعب حينها دور القائد ولم يكن بوقًا للسلطة».[70] مطلع الألفينات، توحّد معلّمو المدارس الثانوية العامة تحت رابطة واحدة، بينما شكّل جميع معلمي المدارس الخاصة اتحادًا واحدًا.. وكان أحد المعالم البارزة في عمل الحركة تنظيم تظاهرة ضخمة في أيار/ مايو 2006، عندما تظاهر أكثر من 200 ألف عامل ضد التعيينات التعاقدية التي روّجت لها الحكومة اللبنانية عقب مؤتمر باريس 3 الذي أعاد جدولة الدَّين المتصاعد في لبنان،[71] «أي مواجهة إملاءات صندوق النقد الدولي باتجاه ضرب دولة الرعاية الاجتماعية وإلغاء الوظيفة العامة والتوجه نحو التعاقد الوظيفي. وفي تلك التظاهرة حاول رئيس الاتحاد العمالي العامّ حينها إلقاء كلمة، لكنه انسحب بعد منعه من قبل المتظاهرين الذين منعوا أيضًا بعضَ النواب والوزراء من تقدّم التظاهرات».[72]

2. قاعدة متنوعة

استفادت الحركة من حجمها «وبدأت بالتعبئة في عام 2012 من خلال وسائل ومستويات مختلفة من الحِدّة كوسيلة ضغط في المفاوضات من أجل تأمين مقياس جديد للأجور».[73] «ومحطّات الذروة هذه لم تأتِ من فراغ بل هي امتداد لنضال طويل بدأ مع ولادة الحركة المطلبية لدى المعلمين بشكل عام، وبشكل خاص في التعليم الرسمي، إذ تمّ لعب أدوار منذ منتصف التسعينيات، حين كانت القيادة تقدّمية».[74] كما كان لافتًا دور موظفي القطاع العامّ ورابطتهم التي كان اسمها عند التأسيس عام 1993 «رابطة خرّيجي ومتدرّبي المعهد الوطني للإدارة» ثمّ تحوّلت عام 2012 إلى «رابطة موظفي القطاع العامّ» وأصبحت تمثّل جميع الموظفين. وقد شكّل الوضع العامّ عند بدء التحركات المطالبة بتصحيح الأجور دافعًا لتوسّع تمثيل الرابطة خصوصًا بعد «تمكّن الأساتذة عبر الروابط التي تمثّلهم من الحصول على درجات حصلوا بموجبها على رواتب وفقًا للدرجات ما أحدث هوّةً بين رواتب الأساتذة والموظفين، ثم إعداد رابطة خرّيجي ومتدرّبي المعهد الوطني مسوّدةَ سلسلة رتب ورواتب لموظفي الإدارة العامّة تمّ بحثها مع مجلس الخدمة المدنية ولم يَأخذ

---

[68] مقابلة مع حنّا غريب، مرجع سابق

[69] Lea Bou Khater, مرجع سابق

[70] مقابلة مع حنا غريب، مرجع سابق

[71] Lea Bou Khater , مرجع سابق

[72] مقابلة مع جورج سعادة، مرجع سابق

[73] Alexi Touma، مرجع سابق

[74] مقابلة مع حسان زيتوني، عضو التيار النقابي المستقلّ وأستاذ في القطاع الخاصّ، أجريت بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر

بها أحدٌ يومها، وقد كانت الرابطة حينها ضعيفة». [75] وقد شكّل العمل على مستوى الموظفين حينها تحديًا فذاك «القطاع لم يكن معتادًا على الإضراب. ولخرق هذا الجدار وكسر حاجز الخوف عند الموظفين تمّ اللعب على الوضع المعيشي الصعب والظلم اللاحق بهم مع تضخم بلغ 120% ورواتب جامدة، إلى جانب وجود الرابطة ضمن هيئة التنسيق النقابية والعلاقة التي جمعتها مع أشخاصٍ يملكون خبرة طويلة في هذا المجال. وقد تمثّل العامل الأهم بوجود قيادة على رأس الرابطة مؤمنة بعملها وبالعمل النقابي المستقلّ وغير مرتهنة لقوى السلطة ما منح زخمًا كبيرًا للهيئة. وما شدّ عودَ الموظّفين كذلك وصولُ المباحثات مع السلطة إلى طريق مسدود والتوجه نحو الإضراب». [76]

وعلى عكس معظم النقابات، إنّ العضوية في «هيئة التنسيق» تلقائية. ويذكر بعض المراجع أنّ «الهيئة كانت تمثّل في حينها 15,554 موظفًا حكوميًّا و92900 أستاذ حكومي وخاصّ، و82,300 متقاعد من القطاع العام"، [77] ويرفع بعض المراجع عدد تمثيل الحركة لموظفي وأساتذة القطاع العامّ إلى 250 ألفًا، [78] في حين كان عدد موظفي القطاع العام، بحسب دراسة أجرتها «الدولية للمعلومات» يبلغ عام 2017 ثلاثمئة ألف موظف. [79] وكلّ هذه الأرقام تحيلنا إلى الإشكالية التي أشرنا إليها سابقًا حول حجم القطاع العامّ والمطالبات بتقليصه.

في دراسة لمكوّنات الحركة يمكننا الملاحظة أنها كانت تُعتبر من أكثر الاتحادات النقابية تنوعًا على مختلف المستويات. لقد «استطاعت لمّ شمل الروابط، لاسيّما التعليم المهني والتقني الرسمي، التي لم يكُن صوتها مسموعًا في السابق. ولم «تكُن هناك فئات اجتماعية مستبعدة داخل الهيئة»، [80] لكن في الوقت نفسه، شكّلت «الطبقيّة ضمن الهيئة الإدارية الواحدة إحدى المعوقات، فلدى البعض اتجاهٌ أكبر نحو التعليم الخاص ولا يكترث للتعليم الرسمي كصرح تعليمي تعتبره الطبقات الفقيرة ملاذًا لها» [81]. وحول البُعد الطبقي، يمكن الإشارة إلى أنّ «رابطة خرّيجي ومتدرّبي المعهد الوطني للإدارة كانت تمثّل الفئات الوظيفية العليا والنخب في الإدارة، وقد كان هناك اعتراض سابقًا في الاجتماعات على تحويل الرابطة من رابطة نُخب إلى رابطة تضمّ الفئات الوظيفية الدنيا، لكنّ الرأي الغالب كان تحويل الرابطة إلى رابطة تمثّل الجميع». [82] وفي الإطار، يقول رئيس رابطة موظّفي القطاع العامّ السابق «لقد عانينا الأمرّين مع موظفي الفئة الأولى، المدراء العامّين، الذين كانوا ينحازون أحيانًا إلى قوى السلطة أمام القرار بالإضراب، لكنّهم وجدوا لاحقًا أنْ

---

[75] مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
[76] المرجع السابق
[77] Lea Bou Khater ، مرجع سابق
[78] فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 54
[79] «كم يبلغ عدد موظفي القطاع العام؟»، قناة «أل بي سي»، 25/ 9/ 2017، https://bit.ly/3XLc3C4
[80] مقابلة مع إيلي خليفة، رئيس رابطة التعليم المهني والتقني الرسمي سابقًا، أجريت بتاريخ 16/ 12/ 2022
[81] مقابلة مع فؤاد إبراهيم، عضو هيئة إدارية مستقيل من «رابطة التعليم الثانوي»، أجريت بتاريخ 17/ 12/ 2022
[82] مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق

لا جدوى من السلطة»،[83] مؤكدًا أنّ «وقود التحرّكات الفعّالة كان موظّفي الفئة الخامسة والرابعة والأجراء والمتعاقدين والفئات البعيدة عن الارتباطات بالقوى السياسية، وهم الأكثر تضررًا».[84] وهذا ما يؤكده أيضًا نائب الرئيس السابق لرابطة الموظفين الذي يقول إنّ «الأغلبية الساحقة من موظفي الإدارة من الفئتين الأولى والثانية لم يهتمّوا بالحركة النقابية ولم يشاركوا في التحركات إلا في حالات استثنائية. كما حاربتنا الأقلية (معظمهم من الفئتين الأولى والثانية) المرتهنة للأطراف السياسية من داخل الادارة».[85] وفي الإطار التنظيمي، يقول نقيب المعلّمين في المدارس الخاصّة «كنّا منفتحين على كل الفئات بشرط أن تكون هيئات الروابط منتخَبة وأن يكون فيها تداول سلطات وتجمعنا مصالح مشتركة».[86]

ولم يقتصر هذا التنوع على «القيادات»، بل تعدّاه إلى قاعدة الحراك التي كانت هي الأخرى «متنوّعة أقصى التنوّع، إذ اختلط فيها حاملو الشهادات الجامعية (التعليم الثانوي والفئتان الأولى والثانية للموظفين) بحاملي الشهادات المدرسية (بعض التعليم الأساسي، الفئات الوظيفية الأخرى)، كما الأجراء من مياومين ومتعاقدين اختلطوا بمن في المَلَاك، والذين تنوّعت مبالغ أجورهم ممّا دون الحد الأدنى للأجور إلى ما فوق المليون ونصف المليون ليرة لبنانية. كما اختلطت الفئات العمرية، التي رصدتها الصحافة أثناء التظاهرات، والمرادفة لتواريخ مراحل دخول مختلفة إلى سِلْك الدولة (منهم من دخل في أيام الحرب، ومنهم من دخل من بعدها)».[87] وبحسب رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين»: «لم يكُن الجيل الجديد مستبعدًا، لكنّه ولو أنّه كان يمتلك الكفاءات، دخل بمعظمه إلى القطاع العام عبر الواسطة وبسبب النظام الزبائني الطائفي، لذلك كانت ولاءاته لانتماءاته الحزبية الطائفية». [88]

3. تنظيم أفقي:

وعلى الرغم من أنّ الحركة كانت مكوّنة من عدة اتحادات ونقابات، كانت الشخصيات الرئيسية فيها حنّا غَرِيب (رئيس رابطة معلّمي المدارس الثانوية آنذاك) ونعمة محفوض (رئيس نقابة معلّمي المدارس الخاصة) ومحمود حيدر (رئيس رابطة موظفي القطاع العام آنذاك)"،[89] الأمر الذي يرفضه بعض أعضاء الهيئة مؤكدين أنْ «ليس للهيئة قائد، وأنّ بعض النقابيين داخلها ظهروا كقادة ما همّش بعض الشيء فعاليةَ آخرين»،[90] كما يبدي آخرون اعتراضهم على «تسمية بعض وسائل الإعلام حنّا غَرِيب رئيسًا للهيئة، معتبرين أنّ الإعلام أضاء على بعض الشخصيات نتيجة مواقفها، وأنه كان هناك تفاوت في القدرات

---

[83] المرجع السابق
[84] المرجع السابق
[85] مقابلة مع وليد الشعّار، مرجع سابق
[86] مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
[87] رائد شرف، «معركة هيئة التنسيق النقابية في 2013: الحراك المركّز»، «المفكرة القانونية»، 24/ 2/ 2014، https://bit.ly/3zWnTjc
[88] مقابلة مع كاسترو عبد الله، مرجع سابق
[89] Alexi Touma، مرجع سابق
[90] مقابلة مع إيلي خليفة، مرجع سابق

الشخصية للأعضاء، وأن بعض هؤلاء برز إعلاميًّا أكثر من غيره».[91] على المستوى تنظيم الحركة الداخلي، توسّعت الهيئة بشكل أفقي، بحيث أصبح «يشارك رئيس كل رابطة في تمثيلها، بالإضافة إلى أعضاء آخرين عن الرابطة (حوالي شخصين أو ثلاثة)».[92] و«كانت تُعقد اللقاءات في مكاتب الأعضاء، وكان يتولّى رئاسة الاجتماع رئيس الرابطة الذي يُعقد عنده الاجتماع».[93] بالنسبة للإطلالات التلفزيونية والمؤتمرات الصحافية فكانت تتم مداورةً، أما اتخاذ القرارات فكان يتمّ في «هيئة التنسيق»، ولكل عضو حق النقض، وهو إجراء مألوف في الهيئة ولا يوجد نص رسمي ينظّم عملها. واقتضت العملية أنه «يتم طرح الموضوع، وفي حال الموافقة عليه يتم الأخذ به، أمّا في حال وجود اعتراض تحيل كلُّ رابطةٍ الأمر إلى هيأتها كي تأخذ القرار. والتصويت يكون بالأكثرية، فإذا وافقت ثلاث هيئات من أصل خمسة على أحد القرارات يتم الأخذ به».[94]

تميّزت الحركة، بحسب بعض شخصياتها الأساسية، في «عدم وجود رئيس لها، الأمر الذي إن حصل كان سيُحدث خلافات بين المكوّنات حول هوية الرئيس ومعايير اختياره».[95] لكن في الوقت نفسه، تمثّلت العقبات والإشكاليات الخاصّة بالتنظيم، بحسب بعض الأعضاء، في «شكل الهيئة، فكلّ رئيس لرابطة هو رئيس داخل هيئة التنسيق، الأمر الذي شكّل عقبة أمام اتخاذ القرارات. وفي المحطات الصعبة، كانت تحصل مشاكل»، معتبرين أنّ «الشكل الأفضل أن تكون هيئة التنسيق عبارة عن اتحاد وليس فيدراليات نقابية إذا صحّ التعبير». [96] وفي هذا الإطار، كانت «هناك بعض الثغرات التنظيمية عند التحركات، كتنظيم التظاهرات والكلمات، وكانت القرارات تُتّخذ قبيل الاجتماعات التي تسبق التحركات. ولكن وجود أمانة سر كانت ضرورية لتنظيم ذلك. وقد طرح قياديون الكثير من الأفكار لتنظيم الحركة ووضع هيكلية إدارية ومرنة وشفافة ذات قيادة أفقية من دون رئيس، لكن لم تتمكن الحركة من تحقيق ذلك لاعتبارات متعلّقة بخلافات تاريخية، وربما على مستوى المطالب بكل رابطة من روابط الهيئة».[97] وبحسب بعض النقابيين المنضويين في الهيئة «لو كانت للأخيرة هيكلية تنظيمية، كانت ربما قد استمرّت، بالحدّ الأدنى، بتحديد موقفها من أحداث معينة».[98]

4. التحالفات: مرحلة المطلب الموحّد

---

[91] مقابلة مع حسين جواد، مرجع سابق
[92] مقابلة مع حنّا غريب، مرجع سابق
[93] مقابلة مع حسين جواد، مرجع سابق
[94] مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
[95] المرجع سابق
[96] مقابلة مع حنا غريب، مرجع سابق
[97] مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
[98] مقابلة مع حنّا غريب، مرجع سابق

لقد كانت معظم تحالفات الحركة «نقابيّةً إذ أنّ أصحاب المصالح المشتركة الذين شكّلوا النواة النقابية الأساسية هم الموظفون وأساتذة قطاع التعليمَين الرسمي والخاص. ومن خارج هذه النواة، كانت المجموعات الداعمة مشاركتها أقل بكثير. (مثل اتحاد الشباب الديموقراطي مثلاً)».[99] وقبيل ذروة نشاط تحرك السلسلة، عمدت الحركة إلى محاولة تشكيل تحالف نقابي وعمّالي ومهني كبير للمشاركة في الإضراب المفتوح لإقرار السلسلة والذي نفذته في 19 شباط/ فبراير 2013.

حينها، بدت الحركة موحّدة بكل مكوّناتها حول مطلب إقرار السلسلة. وبعد انتهاء الإضراب، حاولت مكوناتها العمل على توسيع «مروحة تحرّكها بإشراك قوى اجتماعية جديدة على عناوين أخرى تكون سلسلة الرتب والرواتب أحدها»،[100] إذ كان لدى القيّمين على الهيئة هاجس حول كيفية توسيع الحركة باتجاه كل المتضررين من سياسات السلطة، فذهبوا باتجاه اتحادات المصالح المستقلّة، ونقابة اتحاد موظفي المصارف والمرفأ وغيرهما، التي شاركتهم في بعض التحركات، لكن لم يرتقِ الأمر إلى مستوى تحالف نقابي واسع ومتين.[101]

وفي الإطار، «صحيح أن شكل التنظيم وعدده بقيا ثابتَين، لكن كان يتمّ عقد الاجتماعات، ومنها مع نقابات المهن الحرة، المهندسين ورابطة الأساتذة في الجامعة اللبنانية. كما جالت الهيئة على الجميع من أحزاب وهيئات سياسية ورؤساء حاليين وسابقين».[102] وقد «شارك في التحركات بعض النقابات المحسوبة على أحزاب يسارية، غير أن النقابات الأخرى الموزعة على الأحزاب لم تشارك».[103]

وعقدت الهيئة عددًا من الاجتماعات مع اتحادات نقابية للتشاور كذلك «بشأن العناوين التي يمكن أن تجمع هذه القوى تحت لوائها. كما عُقد لقاء تضامني مع هيئة التنسيق في الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان (FENASOL)، حيث كانت دعوة إلى التكاتف من أجل حركة نقابية جديدة ديمقراطية مستقلة».104 وفي هذا الإطار، يذكر رئيس «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين» أنهم حاولوا في الاتحاد، وبتواضع، نقل الخبرة في إدارة العمل النقابي وخوض المفاوضات ورفع الشعارات الهادفة لبعض قياديي هيئة التنسيق، نظرًا إلى الصعوبات التي واجهتها. مشيرًا إلى أنّ تلك المشاورات والمباحثات لم تكن عبر الاجتماعات العامة وذلك لخصوصية الهيئة، بل تم اعتماد المرونة، حتى لا تظهر المشاورات كإملاءات على الهيئة.[105]

---

99 مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق

100 فاتن الحاج، «هيئة التنسيق نحو التحالفات النقابية... إعدادًا للإضراب الشامل»، جريدة «الاخبار»، 1/ 3/ 2013، https://al-akhbar.com/Community/47076

101 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق

102 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق

103 مقابلة مع فاتن الحاج، مرجع سابق

104 «هيئة التنسيق نحو التحالفات النقابية»، مرجع سابق

105 مقابلة مع كاسترو عبد الله، مرجع سابق

وبناءً عليه، يعتبر البعض أنّ الهيئة «لم تقم بتحالفات»[106] وأنه «لم يكُن هناك حلفاءٌ رئيسيون محدَّدون، بل شملت الهيئة كلّ المطالبين بالحقوق من موظفي القطاع العام»،[107] بينما يرى آخرون أنّ ذلك يمثّل شكلًا من أشكال التحالفات الواسعة والمرنة، وإن لم تتّخذ شكلاً تقليديًّا ومنظّمًا على غرار حركات أخرى، ما يعيدنا مرةً أخرى إلى نظرية كرة الثلج واعتقاد أنّ تكوّنها يحدث بشكل ميكانيكي بينما تَشي حالتُنا بأنّ تكوّن الحركات لا يحدث بهذا الشكل الجامد إنما عبر تشابكات وتطورات متعددة الأبعاد.

وفيما يتعلق بالتحالف مع المجتمع المدني، تفاوتت إجابات بعض المعنيين بالحركة، فبينما نفى البعض تواصل تلك الجمعيات مع الحركة وأنه «لم يُنقل لنا هذا الأمر»[108]، أوضح آخرون أنّ بعض الجمعيات «شاركت في تظاهرات الحركة، إلا أن حضورها كان ضعيفًا، كما حاولت الدعوة إلى تظاهرات منفردة من غير التنسيق مع الهيئة، وكان الحضور البارز من بين هذه الجمعيات لـ "لادي"،[109] (المعنية بمتابعة شؤون الانتخابات).

5. المطالب من «الخاصّ» إلى «العامّ»

كانت معركة «سلسلة الرتب والرواتب» جزءًا من خطة وضعها وزير العمل السابق شربل نَحَّاس «بدأت شرارتُها بتصحيح الأجور في القطاع الخاص لكي يلحقها القطاع العامّ تلقائيًّا، ما يضع ضغطًا على النظام الضريبي، وصولاً إلى كسر الجدار الذي وضعته قوى السلطة لمنع «الأجر الاجتماعي» وشموله التغطية الصحيّة الشاملة».[110] طلب الوزير حينها «تأليف لجنة وزارية لصوغ التغطية الصحية الشاملة، كون أكثر من نصف اللبنانيين غير مشمولين بالضمان الاجتماعي. واقترح أن تموَّل التغطية من الموازنة العامة عن طريق مشروع تعديل قانون الضمان الاجتماعي ليتناسب مع تعميم تقديماته على الجميع وإلغاء نظام الاشتراكات وإقرار التمويل من الموازنة العامة».[111] وهنا يبدو أنّ تركيز شربل نَحّاس كان على إطلاق الشرارة الأولى أو الرمية الأولى لكرة الثلج، ليتركها تكبر لاحقًا، خاصةً عبر ربطها بقضايا حياتيّة وأساسيّة مثل الأجر الاجتماعي.

والأجر الاجتماعي هو «جملة من المشاريع المترابطة تضمنت سلّة متكاملة لتصحيح أجور عمّال وموظفي القطاع الخاص وتعزيز قيمة الأجور وتوسيع مروحة التقديمات الجامعية. وقضى مشروع الأجر الاجتماعي ضم بدلات النقل إلى الأجر بحيث يصبح مشمولاً كما الراتب الأساسي بأحكام سداد الاشتراكات للضمان

---

106 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
107 مقابلة مع إيلي خليفة، مرجع سابق
108 مقابلة مع حسين جواد، مرجع سابق
109 مقابلة مع حنّا غريب، مرجع سابق
110 محمد وهبة، «شربل نحاس: خدْش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق
111 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 137

الاجتماعي ويضاف إلى قيمة تعويض نهاية الخدمة».[112] وطالب المشروع «بزيادة الأجور بنسبة 20% بحد أقصى 1,500,000 ليرة لبنانية (1000 $ على سعر صرف 1500 ل. ل)، وزيادة الضرائب على المعاملات العقارية، وإحياء دور النقابات العمالية».[113] واقتضت الخطة «إعادة وزارة العمل إحياء آلية كانت معطلة تتمثل بلجنة المؤشر، التي يتمثل فيها كلُّ أركان النمط (الهيمنة المحكمة بين تحالف حلقة المال مع الزبائنية السياسية) من أصحاب عمل واتحاد عمالي»،[114] وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة كانت حينها «لم تنعقد منذ عام 1996 ولم تكن هناك أي زيادة في الأجور على أساس الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال تلك الفترة».[115] غير أنّ خطة وزير العمل لم توضع على جدول أعمال مجلس الوزراء.

لم تُنتج معركة تصحيح الأجر في القطاع الخاص تصحيحًا شاملاً للأجر، بل كان مشوّهًا ومنقوصًا ولا يساوي تراكم معدلات التضخم في الأسعار على مرّ السنوات، لكنها حققت انتصارًا جزئيًّا للخطة الأساسية. وبالتالي انحصر الأمر بإطلاق المرحلة التالية، أي تصحيح الأجور في القطاع العام الذي سيولّد مباشرة ضغطًا على النظام الضريبي، لأنّ موظفي القطاع العام يتقاضون أجورهم من الدولة.[116]

وعلى الرغم من أنّ «المطلب الأساس للحركة كان حينها سلسلة الرتب والرواتب، أي سلسلة متحركة للأجور في الرتب والرواتب بما يتناسب مع حجم التضخم»[117] يذكر نقيب المعلّمين في المدارس الخاصّة أنّ المطلب في البداية تمثّل في «بدل الغلاء المعيشي، أما فكرةُ السلسلة فكانت السلطةُ مصدرَها»، متابعًا: «ما حصل أنّ السلطة كانت تطرح حينها بدل غلاء معيشي، فساءلناها عن سبب تحديدها بدل غلاء معيشي للعمّال في القطاع الخاص وبعض العمّال، واستثناء الأساتذة، فجاء الرد أن السلطة بصدد إعداد سلسلة رتب ورواتب لنا. اطّلعنا على السلسلة ووجدنا الكثير من الغبن والثغرات. من هنا انطلقت الحركة، وبدأنا بتصحيح الأرقام المعروضة من قبل السلطة».[118]

وبحسب نقابيين كانت «الأهداف أوسع من السلسلة وأهمها تطويرُ الإدارة العامة في ظل شبه غيابٍ للدولة عن ذلك، وتحسينُ وضع الموظف المالي والاجتماعي»[119]، بالإضافة إلى «مقارعة السلطة والإضاءة على مكامن الهدر والفساد».[120]

---

112 المرجع السابق
113 Lea Bou Khater ، مرجع سابق
114 محمد وهبة، «شربل نحاس: خدْش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق
115 Lea Bou Khater، مرجع سابق
116 محمد وهبة، «شربل نحاس: خدش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق
117 مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق
118 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
119 مقابلة مع وليد الشعّار، مرجع سابق
120 مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق

لقد كان الاتفاق أن يتمّ فرض تصحيح الأجور والالتفاف على أركان النمط من خلال الحلقات المربوط بعضها ببعض. تصحيح الأجور في القطاع الخاص سيولّد مباشرةً مطالبةً من القطاع العام بتصحيح مماثل. الهوّة بين مكتسبات عمّال وموظفي القطاعين العام والخاص، لجهة التقاعد والتغطية الصحية، ستخلق من تصحيح الأجور فرصةً للمطالبة بحدٍّ أدنى. موظفو القطاع العام لديهم تقاعد ولديهم تغطية صحية بعد التقاعد، فيما موظفو القطاع الخاص لديهم التعويض التقاعدي والتغطية أثناء العمل فقط إذا صرّح عنهم ربُّ العمل، أما الفئات التي ما بين عمّال القطاع العام وعمّال القطاع الخاص، أي العمالة غير المصرّح عنها والعاطلون من العمل والفقراء والمعوزون وكل هذه الطبقة ليس لديهم أي تغطية صحية، وليس لديهم حقوق مكتسبة، لا أثناء العمل ولا بعده.

وقد تمّ الاتفاق بين المعنيين المطالبين بالسلسلة على حصر مطلبهم بتصحيح الأجور بعيدًا من التفاصيل والمناكفات بين الفئات المختلفة، وذلك في مقابل تقديم تنازل مشروط بالآتي: إقرار الضرائب على أرباح تجارة الأراضي بمعدل 25%، وزيادة الضريبة على الفوائد المصرفية إلى 25% على أن يُترك لكلّ مواطن حق رفع السرية المصرفية عن حساباته فتُعفى من الضريبة ضمن سقف معين... هذان الموردان ينتجان أموالاً تفوق كلفة السلسلة بثلاث مرات. وتضمّن الاقتراح أيضًا أن يتنازل أصحاب الحقوق من المطالبين بالسلسلة عن جزء من تصحيح أجورهم مقابل تنازل مماثل بالقيمة لكل من أصحاب المصارف وتجار الأراضي وأصحاب الودائع الكبيرة، ما يؤمّن تمويل التغطية الصحية الشاملة والتعليم الأساسي المجاني.[121] وقد تكررت على مرّ السنوات القليلة اللاحقة مطالب المعنيين بالسلسلة بعقد جلسة تشريعية يكون إقرار السلسلة بندًا أولَ على جدول أعمالها.

في حراك السلسلة أيضًا عادت إلى الواجهة أزمة المتعاقدين نتيجة السياسة التي انتهجتها السلطة على مرّ عقود، وكان آخرها استجابة الحكومة لمطالب تقليص حجم الإدارات العامّة عبر التعاقد بدلاً من التثبيت «واتخاذها قرار توقيف التوظيف في هذا القطاع بناءً لطلب صندوق النقد والبنك الدوليين، ما أدى إلى تكريس الزبائنية عبر التعاقد الوظيفي»[122]، فطالب الأساتذة المتعاقدون بالتثبيت وبالحصول على حقوقهم للاستفادة من السلسلة وبتعديل أجر الساعة وبـ«العمل على مسودة قانون عاجل وسريع يضمن للمتعاقد حقه في الدخول الى ملاك التعليم الرسمي عبر فتح كلية التربية وفتح دورات تدريب ثم الخضوع لامتحانات نهاية هذه الدورات، واستبعاد حل المسابقة المفتوحة»،[123] ما يشير إلى وجود تطور في عمل الحركة.

وممّا طالبت به لجان الأساتذة المتعاقدين في التعليم المهني والتقني أيضًا «منحهم استثناءات من بنود عديدة في سلسلة الرواتب، معتبرين أنها مجحفة بحقهم، ومشددين على ضرورة استثنائهم من بند وقف التوظيف لمدة خمس سنوات خاصةً وأنّ لهم مشروع لتثبيتهم قيد الدرس. كما طالبوا بحذف شرط العمر في

---

121 محمد وهبة، «شربل نحاس: خذْش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق

122 مقابلة مع كاسترو عبد الله، مرجع سابق

123 «هيئة التنسيق النقابية تصعّد موقفها بلا خطة: التشريع لإقرار السلسلة والتحرك بلا سقف»، موقع «النهار»، https://bit.ly/3AkLtr6

حال تمّ الاتفاق على إجراء مباراة لتثبيت الأساتذة المتعاقدين واستثناء المتعاقدين من إلزامية شهادة الماجستير».[124] كما طالب الأساتذة المتعاقدون في التعليم الثانوي بإعطاء نسبة تصحيح واحدة لجميع القطاعات، وتوحيد نسبة الدرجة الوظيفية لكل سلسلة التدرج، وإعطاء الأساتذة الثانويين والمعلمين المتقاعدين 6 درجات وظيفية، وإعطاء المتعاقدين الثانويين وغيرهم من المتعاقدين والأجراء والمياومين نسبة الزيادة الإجمالية عينها للمُسجَّلين في وزارة التربية. وطالبوا أيضًا بدفع مستحقات شهر شباط/ فبراير (2017) المُستحَقة إليهم، وإدراجهم ضمن المستفيدين من سلسلة الرتب والرواتب.

124 «المتعاقدون في التعليم المهني يطالبون بمنحهم استثناءات من بنود بالسلسلة»، موقع «النشرة»، 29/ 9/ 2014، https://bit.ly/3QlYuGD

مطالب الحركة:

مباشرة	غير مباشرة
• إقرار سلسلة الرتب والرواتب • طرح الأملاك البحرية كمصدر من مصادر تمويل السلسلة • إقرار الضرائب على أرباح تجارة الأراضي وزيادة الضريبة على الفوائد المصرفية على أن يُترك لكل مواطن حق رفع السرية المصرفية عن حساباته فتُعفى من الضريبة ضمن سقف معين • وضع السلسلة بندًا أول على جدول أعمال الجلسات التشريعية	• تطوير الإدارة العامة وتحسين وضع الموظف • الإضاءة على مكامن الهدر • تصحيح الأجور في القطاع الخاص كي يلحقها القطاع العام تلقائيًّا • مطالبة الأساتذة المتعاقدين بالتثبيت • مطالبة لجان أساتذة المتعاقدين في التعليم المهني والتقني منحهم استثناءات من بنود عديدة في سلسلة الرواتب • مطالبة الأساتذة المتعاقدون في التعليم الثانوي دفع مستحقات شهر شباط/ فبراير للمتعاقدين الثانويين وغيرهم من المتعاقدين والأجراء والمياومين وإدراجهم ضمن المستفيدين من السلسلة

ثالثًا: الأنشطة والاستراتيجيات:

من المفاوضات إلى «تحرير» الأملاك العامّة

تنوعت أنشطة واستراتيجيات الحركة بين أنشطة شعبية وسياسية نقابية.

- على المستوى الشعبي: الإضرابات والتظاهرات في الساحات العامّة كرياض الصلح وأمام مباني الوزارات والإدارات العامّة ومنها وزارتا التربية والمال والتعليم العالي ومراكز الهيئات الاقتصادية وغرفة التجارة والصناعة، وفي مطار بيروت، ومرفأ بيروت، بالإضافة إلى اقتحام المرافق العامة. وقد خرجت الهيئة من مركزيّة بيروت المعتادة في التحركات، وإنْ تركّز أبرزُ أنشطتها في العاصمة نظرًا إلى احتواء الأخيرة المراكز الإدارية والمرافق العامّة الرئيسية.
- على المستويين السياسي والنقابي المتقاطعَين في الأنشطة والاستراتيجيات المتّبعة، نجد المفاوضات بشكل متكرر مع الحكومة والوزارات المعنيّة وعلى رأسها المالية وإنشاء العديد من اللجان لهذا الغرض، بالإضافة إلى مقاطعة تصحيح الامتحانات. وممّا اعتمدته الحركة كذلك إجراء «دراسات حول مسألة التمويل أفضت إلى أنه يمكن تمويل السلسلة من مكامن الهدر والفساد والمافيات بعيدًا من جيوب الفقراء، مؤكدةً أنها يمكن أن تحرّك النشاط الاقتصادي»[125]، بحسب أعضاء في الحركة.
- ومن أشكال تلك المفاوضات مثلاً «اجتماع وفود برئاسة رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي مع وزير التربية والتعليم آنذاك الياس بوصعب لمناقشة مراقبة وتصحيح الامتحانات. ولكن عندما صعّد الوزير و«قرر استجلاب أساتذة من القطاع الخاص لتصحيح الامتحانات الرسمية عند خوض أساتذة الرسمي الإضراب ومقاطعة التصحيح، نفّذ الأساتذة اعتصامًا أمام وزارة التربية وتمّ منع أساتذة التعليم الخاص من الدخول إلى الوزارة، واضطرّ الوزير في نهاية المطاف إلى إعطاء إفادات ناجحة لكلّ الطلاب».[126] كما أجريت مفاوضات مع رئيس مجلس النواب حول قانون جدول الأجور والعوامل المؤثرة في مناقشته في البرلمان. كانت المناقشات والمفاوضات متوترة وكثيرًا ما أدت (في حينه) إلى مزيد من التعبئة من قبل هيئة التنسيق».[127]
- ومن الاستراتيجيات المهمّة المتّبعة عقد مؤتمرات تربوية وحمل شعارات «موحّدة على لسان كل المتحرّكين، مثل حِيلوها (قانون السلسلة إلى مجلس النواب"، و121 % (الذي مثّل المطلب)».[128].

وأتى أبرز التحركات بالتسلسل الزمني على الشكل الآتي:

---

[125] مقابلة مع فؤاد إبراهيم، مرجع سابق
[126] مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق
[127] Alexi Touma ، مرجع سابق
[128] مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق

التاريخ	التحرك
6 حزيران/ يونيو 2012	– إعلان الامتناع عن مراقبة وتصحيح الامتحانات الرسمية التي كانت مقررة في 12 حزيران/ يونيو – تنفيذ إضراب في جميع الإدارات العامة للدولة خلال فترة الامتحانات.[129]
25 حزيران/ يونيو 2012	تكرار الإعلان عن مقاطعة تصحيح الامتحانات حتى إقرار السلسلة بعد وعود سابقة بحلحلة المسألة وعدم تقديم أي حلول من قبل اللجنة الوزارية المصغرة التي أنشئت لبحث موضوع السلسلة والاتفاق على آليات لتمويلها.[130] (ونذكر في القسم الآتي الحلول المقدمة من الهيئة فيما يتعلق بالتمويل).
من حزيران/ يونيو حتى 1 آب/ أغسطس 2012	– سلسلة تحركات تضمّنت إضرابات عامة واعتصامات وتظاهرات شارك فيها آلاف المواطنين من موظفي القطاع العام من جميع المناطق اللبنانية – تحركات شبه يومية – استمرّت حتى 1 آب/ أغسطس إلى حين اجتماع «هيئة التنسيق» مع اللجنة الوزارية الموسعة.[131]
18 و31 تشرين الأول/ أكتوبر 8 و27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر	إضرابات شاملة
حتى نهاية عام 2012 19 شباط/ فبراير 2013	استمرار التحركات. وقد بلغ عددها خلال 2012 ١٤ إضرابًا و٦٠ اعتصامًا، وأربع تظاهرات[132]. – إضراب مفتوح استمرّ 33 يومًا.

129 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 140
130 المرجع السابق، ص 141
131 المرجع السابق
132 المرجع السابق، ص142

	– تحميل الحركة الحكومةَ مجتمعةً مسؤولية اضرارها تنفيذ الإضراب المفتوح الشامل وشلّ القطاع العام بسبب سياسة المماطلة والتسويف والرضوخ للهيئات الاقتصادية وحجزها سلسلة الرتب والرواتب لستة أشهر متتالية في أدراج رئاسة الحكومة.
20 آذار/ مارس 2013	بينما الحركة في صلب إضرابها، عاد رئيس الحكومة ليعد بإحالة السلسلة في مقابل إيقاف الإضراب، لكن الحركة استمرّت في الإضراب.
21 آذار/ مارس 2013	تظاهرة حاشدة أمام القصر الجمهوري للمطالبة بإحالة سلسلة الرتب والرواتب إلى المجلس النيابي قبيل انعقاد جلسة مجلس الوزراء

إنّ «مجموعة النشاطات التي قامت بها الحركة بين 19 شباط/ فبراير (تاريخ بدء الإضراب) و21 آذار/ مارس 2013، من إضراب مفتوح شمل موظفي القطاع العام وأساتذة التعليم الرسمي الما قبل الجامعي خاصةً، وأساتذة التعليم الخاص نسبيًّا حتى تعليقهم مشاركتهم في 4 آذار/ مارس، ومن تظاهرات حصلت بوتيرة يومية (باستثناء يومَي نهاية الأسبوع)، كانت توحي بسلوكها منحىً تصاعديًّا، أكان على مستوى الخطاب أو على مستوى التحركات، فكان الكلام مثلاً عن «تحرير» الأملاك البحرية عند طرحها من قِبل الحركة كمصدر لتمويل للسلسلة ردًّا على التسريبات الآتية من مجلس الوزراء التي كانت تربط السلسلة بأزمة التمويل وتنذر بتصاعد تلك. وقد لعبت تظاهرة الحركة أمام مرفأ «الزيتونة باي» المرتبط بشركة «سوليدير»[133] على هذا الوتر، إذ بدأت التظاهرة أمام مدخل المرفأ، وقد جمعت عددًا كبيرًا من المشاركين بالنسبة لغيرها من التظاهرات الفرعية، ثم قرر المنظمون دخول العقار، مفاجئين القوى الأمنية الخاصة بالمرفق والرسمية. وبعد أخذ ورد واتصالات، سُمح للأساتذة والموظفين بدخول العقار مع لافتاتهم. كذلك كان هناك كلام عن تحضير لإضراب يشمل كل القطاعات العمالية في البلاد يوم 6آذار/ مارس 2013 بالتشاور مع ممثلي اتحادات عمالية ومصالح مستقلة».[134]

وبينما تنوّعت أنشطة واستراتيجيات الحركة بين ما هو شعبي وسياسي ونقابي مرتكزةً على الإضرابات والتظاهرات وشلّ المرافق العامة ومقاطعة تصحيح الامتحانات من جهة، واللقاءات والمفاوضات التي كانت

[133] «سوليدير»، أو «الشركة اللبنانية لتطوير وإعادة إعمار وسط بيروت». شركة عقارية أنشأها «مجلس الإنماء والإعمار» عام 1994 بهدف إعادة إعمار وتطوير وسط بيروت التجاري بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية. وقد قامت الشركة على نهب الأملاك العامة وقضم حقوق السكان وإجبارهم بيع بيوتهم وممتلكاتهم والتعويض عليهم بأثمان بخسة.

[134] رائد شرف، مرجع سابق

ترتفع وتيرتها وتنخفض بحسب الظروف، من جهة ثانية، فإنّ الحركة، بحسب القيّمين عليها، اعتمدت بشكل أساسي على استراتيجية العمل النقابي «عبر الديموقراطية بالتزام قضايا الناس وقراراتهم عبر الجمعيات العامة»[135] وغيرها من التحركات.

وقد حمل الكثير من تلك الاستراتيجيات نقاط قوة أتت على الشكل الآتي:

- على مستوى النّوع:
  - تنوّع الأنشطة والتحركات وامتدادها على أشهر طويلة وبانتظام قلّ نظيره في التاريخ المطلبي، أو على الأقلّ خلال عقود ما بعد الحرب
  - ابتعادها عن مركزية العاصمة وانتشارها على كافة الأراضي اللبنانية ما أعطاها زخمًا وقوة شعر معها قاطنو الأطراف بأنها تمثّلهم
  - طغيان الخطاب المطلبي الحقوقي على حساب الطائفي والحزبي بشكل عامّ، ولو أنّ خلافاتٍ لاحقة ظهرت أثّرت على التنظيم وقدرته على الاستمرار بالشكل الذي كان عليه ثم سيطرة السلطة على النقابات المستقلّة
  - ربطًا بالنقطة السابقة، قوة الخطاب نفسه والتحركات التي رافقته و«إشراك مختلف فئات المجتمع من الطلاب والبلديات»[136] وغيرها من الفئات المجتمعية. وكذلك الإيحاء بأنها تتّخذ منحًى تصاعديًّا مثل الكلام عن «تحرير» الأملاك البحرية ورفض الأطراف الأساسية في الهيئة في الكثير من المواقف، لمحاولات قوى السلطة التحايل على السلسلة أو كسر الاحتجاجات بأنِ استمرّت الهيئة في تحركاتها وإضراباتها.
- على مستوى الكمّ، شكّلت كثافة التحركات نقطة قوةٍ للحركة، إذ كانت التظاهرات خلال فترة معينة تحصل بوتيرة يومية (باستثناء نهاية الأسبوع) ما أعطى دافعًا للمطالبين بتصحيح أجورهم من جهة، وأعطى انطباعًا بأنّ العمّال والموظفين ماضون في حقوقهم.

بالطبع لم تكن الحال الإيجابية طاغيةً على الدوام. لقد أثّرت عوامل عدّة على الاستراتيجيات المتّبعة للحركة، والتي بدت في مرحلة لاحقة أقرب إلى الارتجال منها إلى التنظيم، والتراخي والمهادنة منها إلى التصعيد. أبرز تلك العوامل: ارتباك تنظيم الحركة وصولاً إلى شرذمة مكوّناتها وتفكّكها وطغيان الخطاب الفردي للبعض، وتضارب مطالب ومصالح المكونات بين بعضها البعض، وقبل كلّ هذا تمكّن قوى السلطة من السيطرة على قيادات الروابط المستقلّة.

رابعًا: التحديات:

---

135 مقابلة مع جورج سعادة، مرجع سابق
136 مقابلة مع فؤاد إبراهيم، مرجع سابق

واجهت الحركة نوعَين من التحديات: داخلية وخارجية وقد أتت على الشكل الآتي:

1. التنوّع مدخلاً للخلاف:

لم يختلف الوضع داخل الحركة عن «الوضع العامّ في لبنان، إذ كان هناك صراع بين المهنيين المستقلّين وأولئك التابعين لقوى السلطة، وكان هناك بعض من يقف في وجه خطوات الحركة لمنعها من تحقيق مطالبها»،[137] وبالتالي كان من الطبيعي أن تبرز الخلافات بين صفوف أعضاء الحركة وأن تتّخذ أشكالاً متعددة، وصولاً إلى حصول خلافات على مستوى المطالب، وأساليب الاحتجاج، وطرق العمل، والتحشيد. وقد تمكّنت قوى السلطة أيضًا من اللّعب على تلك الاختلافات.

وقد تجلّى اختلاف الانتماءات السياسية بين أعضاء الحركة من خلال لعب «المكاتب التربوية للأحزاب دورًا كبيرًا مع الحزبيين داخل هيئة التنسيق والذين حاولوا خلال محطات معيّنة فرض رؤيتهم، لكن المكوّنات المستقلّة لم ترضَ بهذا الأمر، وكان هناك تأكيد على عدم وجود عمل نقابي حقيقي من دون قيادة مستقلة»[138]، بحسب الرئيس السابق لرابطة موظفي القطاع العام. إلا أنّ بعض النقابيين المنتمين إلى أحزاب السلطة يعتبرون أنّ «الأحزاب كان لها دور فاعل في إنجاح التحركات والتظاهرات والإضرابات ومشاركة المتظاهرين الكثيفة للمطالبة بالسلسلة، إذ أنها كانت مؤيدة لهذه المطالب. ولولا المكاتب التربوية للأحزاب لما نجح أي تحرّك».[139] ويبرز هنا أنّ بناء الحركة الاجتماعية لم يكن وليد فِعْل، لكن ساهم في بنائه كذلك ردُّ الفعل القادم من الحراك المضاد فقد كانت هناك «توترات عدة ذات طابع فردي في بعض الأحيان أو طابع سياسي، خصوصًا خلال فترات التوتر السياسي في البلد والذي ينعكس على الأفراد»، لكنّ «التوترات ظلّت محصورة في إطار ضيق بين الأفراد من دون أن تتخذ طابع خلاف مجموعات».[140]

وبحسب نقيب المعلمين في المدارس الخاصة، «كان حلّ النزاعات يستند إلى القاسم المشترك بيننا: أولاً، وجود منظومة تظلمنا جميعًا وتهدر حقوقنا، وعدم رغبتنا بإضاعة الهدف. لذا كنا نقدّم تنازلاتٍ لبعضنا البعض بهدف الوصول إلى ما هو مشترك».[141]

وقد «أنتجت السلسلة حركات فئوية داخل القطاعات وكانت هناك خلافات واعتراض على مستوى المطالب، فعند عرض السلسلة أصبح كل قطاع يريد وضع سلسلة تناسبه، وكان هناك اختلاف بين رواتب الأساتذة والموظفين نتيجة النضال التاريخي للأساتذة، لذلك وجد الموظفون أن السلسلة لا تناسبهم»[142]. وفي الإطار، إنّ «بعض الاختلافات في المطالب بين مكونات الحركة هدّدها بالتشرذم، و(على رأسها) الهوّة بين أجور الجسمَين التعليمي والإداري، وتحديدًا بين رابطة الثانوي ورابطة موظفي الإدارة والتي بقيت موجودة داخل هيئة التنسيق، إذ طالبت رابطةُ الثانوي بأجور تفوق أجورَ الفئة الثالثة في الإدارة العامة بنسبة 60%.

---

137 مقابلة مع حمود حيدر، مرجع سابق
138 المرجع السابق
139 مقابلة مع فاروق الحركة، عضو هيئة إدارية لرابطة أساتذة التعليم المهني والتقني ورئيس الرابطة في (2010- 2011)، أجريت بتاريخ 16/ 12/ 2022
140 المرجع السابق
141 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
142 المرجع السابق

وبحسب الرئيس السابق لرابطة موظفي القطاع العام، حاولت رابطةُ الموظفين إيجاد حلّ لهذه المسألة وكانت مصرّة على المساواة بين الأجور. وقد ارتدّ إصرارُ رابطة الثانوي على تلك المطالب سلبًا على قيادة رابطة موظفي الإدارة من قبل الموظفين الذين تساءلوا عن سبب بقاء رابطة الموظفين داخل هيئة التنسيق مع رابطة الثانوي. ليتمّ التوصل إلى صيغة تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وخصوصية مهنة التعليم، من دون أن تنعكس ظلمًا على رواتب الموظفين، لكن هذا لا ينفي أنّ بعض الفئات ظُلمت في السلسلة».[143] كما اختلف أساتذةُ المدارس الرسمية والخاصة على أساليب الاحتجاج، نظرًا إلى أنّ أساتذة التعليم الخاص كانوا أكثر عرضةً لخسارة وظائفهم إذا ما أضربوا".[144] وقد «شكّل نقاش ضمّ القوى العسكرية أو عدم ضمّها إلى هيئة التنسيق صراعًا داخلها».[145]

وبرز بعض الخلافات كذلك على صعيد التحركات وعلى صعيد ديناميكيات الهيئة نفسها إذ كان لـ«رابطة أساتذة التعليم الثانوي» مثلاً رغبة بالتمايز عن باقي مكونات الهيئة و«فصل الرابطة عن الهيئة لتحقيق المطالب، لكون التجارب التاريخية تثبت أن رابطة الثانوي حققت الكثير خلال تحركاتها القطاعية المنفردة. وقد عزا هؤلاء نجاح الحراك إلى الرابطة».[146] لكنّ اعتبارَ البعض أنّ معلّمي المدارس الثانوية هم العمود الفقري لـ«هيئة التنسيق» والحركة واعتبارَ البعض أنّ نجاح الحراك يرجع إلى «رابطة التعليم الثانوي مميّزين أداءها عن باقي الروابط»[147] ليس رأيًا جامعًا. وبحسب رئيس رابطة التعليم الثانوي الرسمي نفسه حينها كان «التعويل الفعلي على موظفي الإدارة العامة فهؤلاء يستطيعون شلّ الحكومة ككلّ».[148] ويوافقه الرأي الرئيسُ السابق لرابطة موظفي الإدارة العامة الذي يؤكد أنه «صار لدى الموظفين (حينها) جرأة تحدّي المسؤولين والالتزام بقرارات الرابطة».[149] وفي الإطار، يوضح نقيب المعلمين في المدارس الخاصة أنّ كل الهيئات كانت فاعلة، قائلاً «لقد أثّر كلٌّ منا من موقعه».[150] أما رئيس رابطة التعليم الأساسي في المدارس الرسمية فيتساءل عند الإجابة حول الدور الطليعي لرابطة الثانوي «لمَ لا تقوم إذًا رابطةُ التعليم الثانوي اليوم بالدور الطليعي الذي تعتبره تاريخيًّا وتَجمع كلَّ القوى تحت مسمّى هيئة التنسيق؟»، موضحًا في الوقت عينه أن «الصراع ليس بين التعليم الثانوي والأساسي، فنحن سويًّا في مقابل تسلط الدولة وهدر حقوقنا».[151]

في المقابل، يعترف بعضُ النقابيين بأنّ «رابطة الثانوي مارست أرقى أشكال الديموقراطية، بينما الروابط الأخرى، باستثناء رابطة الإدارة العامة، مارست الإسقاط على الأساتذة بسبب تبعيتها لأحزاب السلطة».[152]

---

143 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
144 المرجع السابق
145 مقابلة مع وليد الشعّار، مرجع سابق
146 فاتن الحاج، «حنّا غريب: هذا هو وقت الهجوم»، جريدة «الأخبار»، السبت 9/ 11/ 2013، العدد 2148
147 رائد شرف، مرجع سابق
148 مقابلة مع حنّا غريب، مرجع سابق
149 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
150 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
151 مقابلة مع حسين جواد، مرجع سابق
152 مقابلة مع جورج سعادة، مرجع سابق

بالطبع، إن «الخريطة الحزبية كانت موجودة دائمًا في الحركة، كما داخل رابطة الأساتذة الثانويين وغيرها من الروابط، لكن التقليد العام عند النقابيين كان يقضي بعدم إبرازها والعمل على تذويب ظروف تجلّيها»،[153] لكن هذا الحال بالطبع لم يبقَ على ما هو عليه، وهو ما تلمّسناه لاحقًا في الخلافات الحزبية الحادّة التي أثّرت سلبًا على الحركة. أما الخلافات فيتبيّن أنها لم تكن محصورةً بالانتماءات الحزبية والأوضاع السياسية، بل تعدّتها إلى خلافات قطاعية ومطلبية، وتباعًا خلافات على مستوى الاحتجاجات، ما هدّد في بعض الأحيان الحركةَ بالشرذمة ووضَعَ القيّمين عليها أمام تحديات حقيقية لتسوية الخلافات.

2. «استشراس» رأس المال

منذ لحظة إطلاق معركة الأجر الاجتماعي وتصحيح الأجور عام 2011، وبهدف إسقاط المشروع، انتظمت على الفور جبهة قوامها التحالف المحكم بين حلقة رأس المال والزبائنية السياسية المهيمنة على الاقتصاد والسياسة منذ عقود. «الحلقة المالية لها ممثلون واضحون استفادوا من «تقديس» الريع في لبنان والأرباح السهلة التي يوفّرها هذا الريع من العقارات والمصارف... أما الزبائنية السياسية، فهي أكثر وضوحًا، وتمثّلها قلة من الزعماء السياسيين، اعتادت أن تسخّر النظام لخدمة شركائها في الحلقة المالية وتقاسم المغانم».154 ضمّت الجبهة المقابلة لمعركة كسر هذا النمط حينها «رئيسَي مجلس الوزراء (نجيب ميقاتي) والنواب (نبيه بري) ونواب والهيئات الاقتصادية والاتحاد العمّالي العامّ»،[155] التابع للسلطة، وإدارات مدارس خاصة ومرجعيات روحية ودينية.

«ولهذه الغاية، جنّدت أدواتها الإعلامية وموّلتها»[156] وتمكّنت «من نقل النزاع إلى صفوف الهيئة الهشة أصلاً».[157] كما «استعمل أركانُ النمط أدواتهم فيها، مثل الاتحاد العمالي العام».[158]

استُعمل السلاح القانوني في وجه الحركة إذ «اتّخذت الحكومة مجتمعةً قرارًا بطرد قيادتها وفقًا للمادة 15 من نظام الموظفين، لكنّ الحركة في المقابل صعّدت من تحركاتها حتى تراجعت الحكومة عن القرار».[159] لكن بشكل أساسي استُعمل أسلوب التهويل من السلسلة، وتحديدًا ما سمّته تلك القوى «تمويل السلسلة»، بالإضافة إلى مسألة الضرائب.[160] وكان الهدف من ذلك «الترويج إلى أنّ أجور القطاع العامّ بشوائبه ستموَّل من جيوب الناس»،[161] تمامًا كما حصل بين عامَي 1995 و1998. ثم «إبداء الخشية» على

---

153 رائد شرف، مرجع سابق
154 Alexi Touma ، مرجع سابق
155 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 137
156 مقابلة مع فاتن الحاج، مرجع سابق
157 هاني مسعود، مرجع سابق
158 محمد وهبة، «شربل نحاس: خدش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق
159 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
160 المرجع السابق
161 محمد وهبة، «شربل نحاس: خدش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق

خزينة الدولة، كما فعلت الهيئات الاقتصادية حينها عندما قالت إنّ «الأرقام المتداولة لكلفتها غير واقعية على الإطلاق وستكبّد القطاعين العام والخاص خسائر فادحة ستكون لها عواقب وتداعيات كارثية على خزينة الدولة».[162] وهي السردية نفسها التي ما زال يعتمدها هؤلاء حتى اليوم، والتي تنطلق من أنّ خفض عجز الموازنة يكون بتخفيض حجم القطاع العامّ والأجور فيه، وتروّج إلى أنّ السلسلة التي أقرّت عام 2017 هي سبب الانهيار الذي بدأت مفاعيله تتّضح بدءًا من عام 2019، ذلك أنّ «كلفتها رتّبت أعباءً ضخمةً غير قابلة للتحمّل»[163]، وأنّه «كان للسلسلة أثر تضخّمي ناتج من السيولة الإضافية التي اضطرت الحكومة أن تضخّها في أيدي أصحاب الرواتب التي زيدت».164 علمًا أن الحركة حينها «طرحت موقفها في شأن البدائل الضريبية بمواجهة مسألة تمويل السلسلة التي طرحتها السلطة، ولم تكتفِ الهيئة بموقع المطلب المهني بل طرحت مسائل متعلقة بالسياسات الاقتصادية».[165]

وهذا ما تلمّسه العديد من الأساتذة على مستوى قاعدة الحراك ومنهم الأستاذة المتعاقدة فرح غنَوي، والتي لم تستفِد من الحركة بشكل مباشر، كحال باقي المتعاقدين لأنّ السلسلة لم تشمل مطالبهم، لكنها ترى في الوقت نفسه أنّ «الحركة أحدثت تغييرًا جذريًّا بتقديمها بدائل عن تمويل السلسلة عندما قالت السلطة إنها لا تستطيع تأمين أكلافها من ميزانية الدولة»، مضيفةً أنّ «هذا الأمر كان جاذبًا بالنسبة لنا، إذ أنّ أحدًا لم يطرحه سابقًا، وهو الأمر الذي كان بديلاً عن فرض الضرائب علينا كمواطنين أيضًا».[166]

وفي معركة مواجهة الحركة، ركّزت قوى السلطة والقوى المهيمنة على تأليب الرأي العامّ على كل أساليب الحركة في التحركات، كمقاطعة تصحيح الامتحانات الرسمية والإضرابات، وحاولت وضعَ الحركة «في وجه التلامذة وأهاليهم، الأمر الذي أخذناه بعين الاعتبار لاحقًا لان معركتنا ليست بوجه هؤلاء»[167]، بحسب الرئيس السابق لرابطة موظفي القطاع العام. كما اتخذت السلطة قرارات لمواجهة أساليب التحركات، منها إصدار إفادات لجميع طلاب الشهادات الرسمية العامة والمهنية بعد قرار مقاطعة التصحيح. كما حارب بعضُ ممثلي السلطة أعضاءَ الحركة المستقلّين بشكل مباشر في الوظيفة العامة، كما حصل مع نائب الرئيس السابق لرابطة موظّفي القطاع العامّ عندما لم يحصل على ترفيعٍ في وزارة المال بسبب نشاطه النقابي وتغييبه كممثل لتلك الوزارة في لجنة مكافحة الفساد التابعة لمجلس الوزراء.[168]

---

162 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 141
163 محمد زبيب، «الهجوم الطبقي على الأجور»، جريدة «الأخبار»، «ملحق رأس المال»، 3/ 12/ 2018، https://al-akhbar.com/Capital/262529
164 محمد وهبة، «تصحيح الأرباح على حساب الأجور»، مرجع سابق
165 مقابلة مع غسان صليبي، مرجع سابق
166 مقابلة مع فرح غنوي، أستاذة متعاقدة، أجريت المقابلة في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022
167 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
168 مقابلة مع وليد الشعّار، مرجع سابق

وعلى مستوى المجتمع المدني، يذكر بعض النقابيين أنّه «لم يعمل ضد الحركة بشكل مباشر، لكن إعلاميًّا كانت هناك محاولات لتشويه صورة الحركة، عبر إعطائها بُعدًا كاريكاتوريًّا في بعض الأحيان للتقليل من أهمية قيادتها، وقد تمثّل هذا في سياقٍ عامّ عمّدت من خلاله بعضُ أوساط المجتمع المدني إلى الاستهزاء. كما أنّ الإعلام النقيض (السلطة) أضاء على هذا التشويه للتقليل من أهمية ودور هذه الحركة النقابية كحركة تغييرية».[169] ويذهب رأيٌ آخر أبعد من ذلك عبر الإشارة إلى أنّ «بعض جمعيات المجتمع المدني التي كانت تابعة للسلطة عملت ضد الحركة من خلال التنظير إلى أنّ إضرابات ومطالبات الحركة ستدمّر الاقتصاد».[170] كما أكد بعض المتابعين للحركة أنّ «بعض منظمات المجتمع المدني شارك في إعداد الدراسات. لكن على الأرض كان الدعمُ يأتي من قبل مجموعات قليلة».[171]

يعزو البعضُ الخلافاتِ بين تلك المنظمات والحركة إلى خلافات داخل «هيئة التنسيق» نفسها،[172] وأنّ العديد من أعضاء الحركة لم يرغب بتوسيع مروحة المطالب الذي أتى به عددٌ لا بأس به من تلك المنظمات والذي قد يؤدي إلى ضياع وجهة المطالب والغرق في عناوين واسعة. كما لعب اختلافُ الانتماءات السياسية والأيديولوجية لدى أعضاء الحركة دورًا في إمكانية التحالف مع تلك المنظمات.

وكما كان حال الخلافات والتباينات بن أعضاء الحركة أنفسهم تبعًا للمواقف السياسية، بدا هناك اختلافٌ على صعيد الموقف من الهيئات الاقتصادية عبّر عنه نقيبُ المعلمين في المدارس الخاصة قائلاً «شكّلت الهيئاتُ الاقتصاديةُ محورَ خلافٍ بيننا، فبينما وقف البعض ضدها بشكل مطلق، كنتُ متمايزًا قليلاً عن ذاك الرأي وطلبت عدم وضع الهيئات الاقتصادية في السلّة نفسها. هناك قسمٌ من الهيئات الاقتصادية ساندَنا، منهم مثلاً رئيس تجمّع رجال الأعمال ورئيس غرفة التجارة والصناعة في الشمال»[173]، معترفًا في الوقت نفسه بعدم إمكانية الفصل بين الهيئات الاقتصادية والسلطة.

169 مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق
170 مقابلة مع كاسترو عبد الله، مرجع سابق
171 مقابلة مع فاتن الحاج، مرجع سابق
172 رائد شرف، مرجع سابق
173 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق

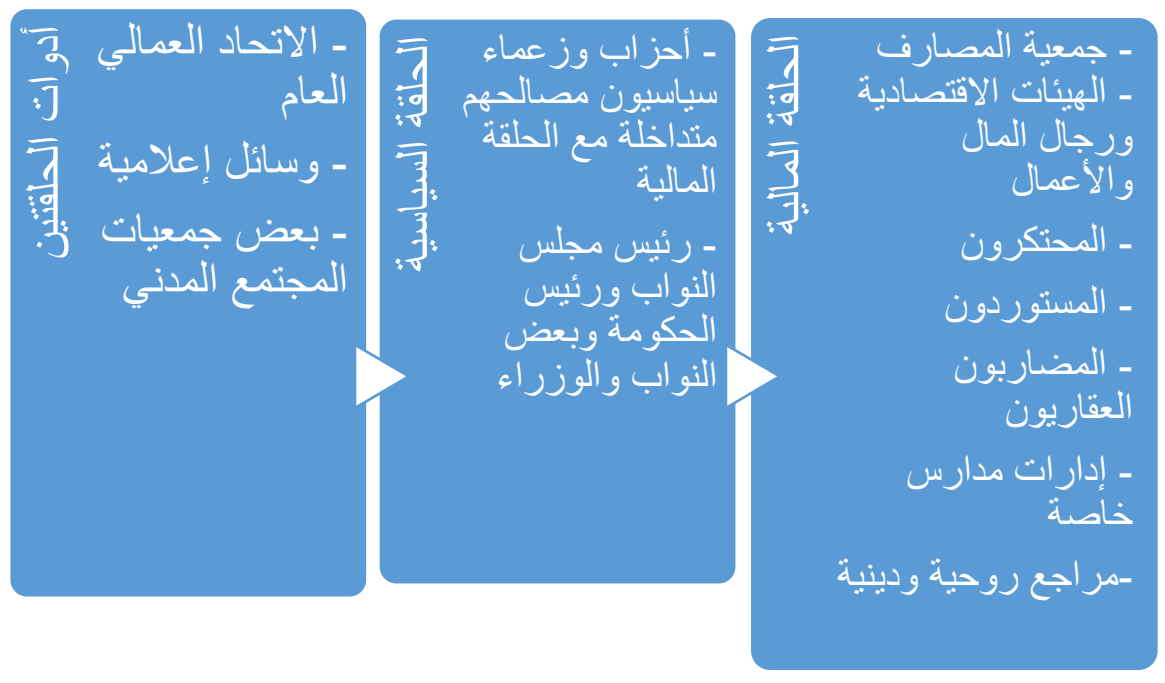

من هي "الهيئات الاقتصادية"؟

يشير المؤرّخ والكاتب فواز طرابلسي في كتاب «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان» (دار الساقي، 2016) إلى أنّ «الهيئات الاقتصادية» هي «حزب البرجوازية» وقد تأسّست في ستينيات القرن الماضي. وهي من بنات أفكار بطرس الخوري، رجل الأعمال الشمالي ورئيس جمعية الصناعيين لجمع التجار والصناعيين والحرفيين والمصرفيين في هيئة واحدة.

أبرز مكونات «الهيئات الاقتصادية» «غرفةُ التجارة والصناعة في بيروت» (تأسست عام 1887) والتي تضمّ مختلف فروع البزنس من تجارة وصناعة ومال وبناء وتأمين، ولكن مع أكثرية للتجار والصناعيين. كانت تضم عشرة آلاف عضو على الأقلّ في العقد الأخير من القرن العشرين، وقد أضيف إليها أعضاء يمثّلون الفروع الاقتصادية في جبل لبنان.

في مواجهة العمّال وذوي الدخل المحدود تقف «الهيئات» موقفًا موحدًا فتعارض علنًا رفع الحدّ الأدنى للأجور ودفع اشتراكات الضمان، وتدعو إلى إلغاء التقديمات الاجتماعية من نقل وتأمين، كما يتبين بوضوح من سلوكها والمواقف في تصدّيها للحركات الاجتماعية في فترة 2011– 2012. وتجدر الإشارة إلى أنّ الوحدة في وجه المطالب الشعبية ليست تخفي التناقضات داخل الأوليغارشية نفسها، وأبرزها بين الصناعيين والتجار، إذ يطالب الصناعيون بمطالب مزمنة: الحماية الجمركية، خفض فائدة التسليف للقطاع الصناعي، قروض طويلة المدى (تتعارض مع سياسات المصارف القائمة على القروض القصيرة والمتوسطة)، خفض

أسعار الكهرباء للمصانع، خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة. وتأكيدًا على متانة التضامن الطبقي بين مكونات البرجوازية اللبنانية، تجدر ملاحظة السهولة التي بها تم الاتفاق على تطبيق التعديل في نسب التمثيل الطائفي بين مسلمين ومسيحيين في الهيئات الاقتصادية التزامًا بصيغة لتمثيل الطوائف الجديدة في المؤسسات السياسية والإدارية التي أقرّها اتفاق الطائف التي استبدلت نسبة ٦/٥ لصالح المسيحيين بالمناصفة بين الطائفتين.

بقي أنّ وحدة البرجوازية وتماسها شراسة معاركها عندما تمسّ مقدسات نظامها الاقتصادي الحرّ سوف تتجلى بقوة أكبر في الصراعات الطبقية خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣ وتعبّر عن تصاعد دورها وتزايد وزنها في القرار السياسي، والكلام لطرابلسي.[174] وقد تمّ لاحقًا ضرب «هيئة التنسيق» لأنه «ممنوع أن تقوم حركة نقابية مستقلّة اكتسبت ثقة الناس لتتصدى لسياسة النيوليبرالية، الذي تمّ تمريره سابقًا في أواسط التسعينيات بعد ضرب الاتحاد العمّالي العامّ»[175]، بحسب رئيس «التيار النقابي المستقلّ».

ويمكن تلخيص المطالب والحجج المضادة والردّ عليها من خلال الجدول الآتي:

مطالب الحركة	الحجج المضادة	الرد على الحجج المضادة
تصحيح الأجور وتعديل هياكلها	تمويل السلسلة سيكون من جيوب الناس وستُحدث ضغطًا على الخزينة العامّة.	يمكن تمويل السلسلة من الأملاك البحرية المعتدى عليها ومن مكامن الهدر والفساد والمافيات بعيدًا من جيوب الفقراء.
تثبيت المتعاقدين كي يستفيدوا من السلسلة ومن الضمان الاجتماعي وتعويض نهاية الخدمة	القطاع العامّ متضخّم ولا يمكنه استيعاب مزيد من الموظفين	مبالغة في الحديث عن ضخامة حجم القطاع العام. واعتماد سياسة صرف الموظفين غير الكفؤين أو الذين تم إدخالهم بالواسطة.
تحقيق المطالب حتى تنتظم الأعمال في الإدارات الرسمية	تأليب الرأي العامّ على كل أساليب الهيئة في التحركات، كمقاطعة تصحيح الامتحانات	مصلحة التلامذة من مصلحة أساتذتهم، ومحاولة الحركة أن

174 للمزيد، مراجعة كتاب «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان» (دار الساقي، 2016)
175 مقابلة مع جورج سعادة، مرجع سابق

(مثل استئناف تصحيح الامتحانات)	الرسمية والإضرابات ومقابلة الأساتذة بخطاب تضييع العام الدراسي على التلامذة	تكون مرِنة لجهة عدم الضغط بشكل كبير على التلامذة وأهاليهم.

بالطبع، تمكّن الخطاب المواجه للحركة، عبر مختلف أدواته وحججه المضادة، من استمالة الرأي العام بقدرٍ كبيرٍ لصالحه، فكان أن اشتدّ خطابُ تمويل السلسلة على حساب عموم المواطنين وأنّ التلامذة سيخسرون عامهم الدراسي. لكن في المقابل، كان هناك لدى عموم المواطنين اهتمامٌ كافٍ بالحقوق، وبدأ يتطور وعيٌ حول الأزمات المشتركة تعبّر عنه الأستاذة فرح غنوي قائلةً: «لم أستفد من الحركة بشكل مباشر لأنها لم تشمل مطالب الأساتذة المتعاقدين، بل إن الإضرابات أثّرت علينا سلبًا، ذلك أننا نتقاضى أجرنا بناءً على كل حصّة نعلّمها، ورأينا أنّ مطالب المتعاقدين كانت تُذكر لنا بشكلٍ استرضائي مثل: الضمان وتعويض نهاية الخدمة، إلا أنني مدركةٌ تمامًا أن الأساتذة والموظفين كانوا أصحاب حق في وجه سلطة جائرة عمدت إلى شقّ صفوف الأساتذة».[176]

3. تفاصيل المعركة

بدأ الهجوم منذ لحظة طلب وزير العمل شربل نحّاس موافقةً مبدئيةً على مشروعه عام 2011، فلم يوزَّع كتابُه على الوزراء ولم يُدرج على جدول أعمال الجلسات. وقد جاء الرفض من وزير الصحة العامة الذي تحجّج بأنّ مشروع وزير العمل تعدٍّ على صلاحيات وزارة الصحة،[177] وذلك على اعتبار احتواء مشروع نحّاس الخاص بالأجر الاجتماعي التغطيةَ الصحية الشاملة. ثم «فُصل اقتراح نحّاس لتصحيح الأجور (من قِبل عددٍ من الوزراء التابعين لمختلف الجهات) عن مشروع الضمان الصحي الشامل.. كما كان الاتحادُ العمّالي العامّ (وقيادته كانت تابعة حينها لحركة أمل بالدرجة الأولى) (رئيس الحركة هو رئيس مجلس النواب) يعلن اتفاقه مع الهيئات الاقتصادية على رفض مشروع التغطية الصحية بالمطلق»،[178] وكانت «السلطة حينها تفاوضه لأنها تعتبره الجهة المخوّلة للحديث باسم العمال والموظفين».[179]

وعندما تمّ الاتفاق على عرض مشروعَي وزير العمل والهيئات الاقتصادية على مجلس الوزراء، صوّت كلُّ الوزراء ضدّ مشروعه القاضي بتحديد الحد الأدنى للأجور بـ868 ألف ل. ل. (578 $) على أن يكون بدل النقل من صلب الأجر، ووافقوا على مشروع الاتفاق الرضائي بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي

176 مقابلة مع فرح غنّوي، مرجع سابق
177 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 138
178 المرجع السابق
179 محمود حيدر، مرجع سابق

العام القاضي بحدّ أدنى للأجور قيمته 675 ألف ل. ل. (450 $).[180] وعندما رفض وزير العمل توقيع مرسوم النقل لأنه اعتبره غير قانوني، تصاعدت الضغوط والتهديدات عليه والتي وصلت حدّ تسجيل سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ «منظمة العمل الدولية» حيث تقدم الاتحادُ العمالي العامّ والهيئاتُ الاقتصادية بشكوى مشتركة ضدّ الوزير، يطالبان فيها المنظمة بالضغط عليه لتطبيق زيادة أجور وحد أدنى لأجور أدنى من الذي يقترحه.[181] بعد ذلك قدّم وزير العمل استقالته في 22 شباط/ فبراير 2012.[182]

وفي الشهر نفسه، بعد إقرار مرسوم تصحيح الأجور في القطاع الخاص، «بقي المعلّمون وموظفو القطاع العام بانتظار مشروع القانون الذي تعدّه وزارة المال لتصحيح سلسلة الرتب والرواتب».183 وبعد موافقة الحركة على مشروع قانون للسلسلة كونه يحمل بنودًا يمكن أن ترتّب أقل خسائر ممكنة، تراجعت وزارتا المال والتربية عن المشروع، وإذا بمشروعٍ ثالثٍ لتعديل السلسلة يُلغي البنودَ السابقة، كما تراجعت عن موعد تطبيقها في 1 شباط/ فبراير 2012.[184]
استمرّت حالة المماطلة وإطلاق الوعود بإقرار السلسلة بصيغتها التي تمّ الاتفاق عليها سابقًا ثمّ نكسها، حتى بعد إعلان الحركة مقاطعة الامتحانات الرسمية المقررة في حزيران/ يونيو 2012 والعودة عن المقاطعة بعد إطلاق وعد اللجنة الوزارية الموسّعة برئاسة رئيس الحكومة بإقرار السلسلة وفق الاتفاق السابق. في «6 أيلول/ سبتمبر أقرّت الحكومةُ السلسلة، كما أقرّت إجراءات وتدابير مالية لتمويل إنفاقها. منها غرامات على الأملاك البحرية وضريبة على الفوائد المصرفية ورسمًا إضافيًّا على رخص البناء إلخ.. وعُهد إلى وزير الأشغال إعادة دراسة اقتراح رئيس الحكومة القاضي بزيادة عامل الاستثمار حتى جلسة 12 أيلول/ سبتمبر. والبند الأخير يعني أنّ السلسلة أقرَّت، ولكن لا يمكن إرسالها إلى مجلس النواب حتى الاتفاق عليه، الأمر الذي رفضته هيئة التنسيق واعتبرته انقلابًا على كل الاتفاقات الحاصلة بين الهيئة والحكومة».[185]

وفي اليوم نفسه من إعلان إقرار السلسلة، «دخلت الهيئات الاقتصادية المعركة بطريقة رسمية»،[186] (وقد ذكرنا تفاصيل عنها في القسم الخاص بالحركات المضادّة)، مبديةً استغرابها من «رضوخ الحكومة لهيئة التنسيق النقابية، وارتكاب خطيئة تاريخية، عبر إلقاء الثقل المالي الفادح الناجم عن إقرار السلسلة، على موازنة عاجزة».[187] أعلن عددٌ من الوزراء تماهيهم مع قرار الهيئات الاقتصادية، كما دعمتها القمةُ الروحية

---

180 أرقام الدولار الواردة هنا هي على سعر الصرف الرسمي السابق (1500 ل. ل.). وتجدر الإشارة إلى أنّ الليرة اللبنانية حاليًّا فقدت اكثر من 90% من قيمتها
181 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 139
182 «استقالة وزير العمل اللبناني»، «سكاي نيوز عربية»، 23/ 2/ 2012، https://bit.ly/3dlGLQG
183 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 140
184 المرجع السابق
185 المرجع السابق، ص 141
186 المرجع السابق
187 «الهيئات الاقتصادية: ما بدائل الحكومة لتمويل سلسلة الرتب والرواتب «الكارثية»؟ «بوابة لبنان للتنمية والمعرفة»، 18/ 9/ 2012، https://lkdg.org/node/8316

المسيحية– الإسلامية ودعتها إلى المشاركة في القمة الروحية المقبلة. ثمّ قدّمت الهيئات الاقتصادية إلى الوزراء المعنيين مذكّرتين حول «تداعيات السلسلة على الاقتصاد اللبناني».[188]

وفي 21 آذار/ مارس 2013، وبعد ٦ أشهر من إقرار السلسلة في الحكومة في مماطلةٍ مقصودة، أعلنت الحكومةُ تحويل السلسلة مع مصادر تمويلها إلى مجلس النواب، فيما يمكن اعتباره «خطوةً تهدف إلى تنفيس الحراك، لأنّ تنفيسه كان ليكون مستحيلاً من دون إعطاء الجمهور شيئًا ما».[189] وتبيّن أن الوزراء فخخوا مصادر التمويل بالعديد من البنود التي ترفضها الحركة مسبقًا، وإزالة كل البنود الضريبية التي ترفضها الهيئات الاقتصادية. وفي اليوم التالي استقالت الحكومة لأسباب غير متعلقة بالسلسلة وتصحيح الأجور. غير أنّ المماطلة استمرّت في عملية تحويل السلسلة إلى مجلس النواب 77 يومًا حتى إحالة مشروع السلسلة ومشروع تعديل واستحداث بعض المواد القانونية الضريبية إلى المجلس النيابي وفق الصيغة التي ترفضها[190] الحركة.

وبعد إحالة المشروع إلى السلطة التشريعية «بدأت معركة من نوع آخر بدءًا من اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة وصولاً إلى هذه اللجان بحد ذاتها وبعدها في الهيئة العامة لمجلس النواب التي فشلت في إقرار المشروع في جلستها المنعقدة بتاريخ 2014/4/15، تحت ستار تأمين الواردات».[191]

«في نهاية 2014 كان مشروع السلسلة لا يزال في مجلس النواب وقد جُمّد بسبب اعتراضات قيادة الجيش عليه تتعلق برتب ورواتب القوات المسلحة».[192] ثم في أيار/ مايو 2015، «أتت انتخابات رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي لتسديد ضربة قوية للحراك الذي أطلقته سلسلة الرتب والرواتب. تحالفت الأحزاب المكوّنة لمعسكرَي 8 و14 آذار[193] من أجل إسقاط لائحة اليسار والمستقلين التي قادت الحراك في رابطة أساتذة التعليم الثانوي برئاسة النقابي حنّا غريب. وفازت لائحة التوافق الوطني بـ16 مقعدًا من أصل 18 واحتفظ غريب بعضويّته في الهيئة الإدارية. وقد حمّلت القيادة الجديدة القيادة القديمة مسؤولية عدم تحقيق المطالب. وفي خريف 2015 لم تكن السلسلة قد عُرضت بعد على مجلس النواب».[194] وبعد أقلّ من سنة خسر محمود حيدر معركةَ رابطة موظفي الإدارة العامة أمام لائحة مدعومة من قوى السلطة

---

188 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 142

189 رائد شرف، مرجع سابق

190 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 144

191 نجيب فرحات، «مشروع سلسلة الرتب والرواتب في لبنان: الحق عند التيسير»، «المفكرة القانونية»، 2/ 5/ 2014، https://bit.ly/3pbWswA

192 فواز طرابلسي، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص 144

193 تحالف 8 آذار/ مارس: تحالف سياسي نشأ في لبنان بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان وذلك عندما أقامت الأحزاب التي ترتبط بعلاقة جيدة مع سوريا، بتاريخ 8 آذار/ مارس 2005 ، بتظاهرة حاشدة لشكر سوريا
تحالف 14 آذار/ مارس: تحالف سياسي نشأ بعد في لبنان بعد اغتيال الحريري، وقد أعلن «ثورة الأرز» للثورة على الوجود السوري في لبنان، وقد اتخذ اسمه من تظاهرة حشد لها بتاريخ 14 آذار/ مارس 2005 بعد أيام من تظاهرة قوى 8 آذار.

194 المرجع السابق، ص 144، 145

ويختبئ فيها مندوبو السلطة».[195] وكان مردّ ذلك إلى «تكاتف أركان السلطة، حتى اللّدودة منها، لتلتفّ على بعضها بهدف مواجهة الحركة وضربها لأنها طرحت خطًّا نقابيًّا مستقلاً، على الرغم من أن بعض أطراف السلطة كانوا منضوين فيها».[196] لكنّ النتيجة لم تكن مستغربة، فتمكُّنُ قوى السلطة من تحقيق هذا الخرق يرجع بالأساس إلى وجود خلل جوهري وبنيوي لدى عدد كبير من الموظفين والمعلّمين التابعين لقوى السلطة بفعل زبائنية التوظيف.

استراتيجيات مضادة

خامسًا: خِدْش في النّمط

1. وأخيرًا السلسلة

في 18 تموز/ يوليو 2017، أقرّ مجلس النواب السلسلة، بعد أن نجح تحالف السلطة في تأخير إقرارها لمدة خمس سنوات. وعلى الرغم من نجاح الحركة في الدفع نحو إقرارها، لم يوقف الإقرارُ الخصومة، بل استعرت المعركةُ خصوصًا فيما يتعلّق بالنقاش حول الضرائب التي تستهدف المصارف والشركات المالية والعقارية، وهو استكمالٌ لنقاشٍ سبق إقرارَ السلسة وهدفَ إلى «شيطنة الضرائب وتصوير نقاش سلسلة الرتب والرواتب في مجلس النواب موجهًا حصرًا ضد ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى.. في حين أنّ بعض الضرائب المقترحة لا يمكن وصفها سوى بـ«الضرائب الحميدة»، كونها تطال المصارف والمؤسسات

[195] محمد وهبة، «إضراب مفتوح قسري: القطاع العامّ يتفكّك واحتمال هروب 30% من الموظفين»، جريدة «الأخبار»، 21/ 7/ 2022، https://al-akhbar.com/Politics/341627

[196] مقابلة مع جورج سعادة، مرجع سابق

المالية والعقارية».[197] وبعد حوالي شهرين على إقرار السلسلة، انتصرت المصارف عبر «إصدار المجلس الدستوري بإجماع أعضائه العشرة قرارًا أبطل بموجبه القانون 2017/45، الذي عدّل واستحدث ضرائب جديدة.. الأمر الذي اعتُبر فوزًا للهيئات الاقتصادية ولوبي المصارف والعقارات، مجدّدًا، في معركتهم الرافضة لأي تصحيح ضريبي يصيب أرباحهم الضخمة».[198]

يُحسب للهيئة تمكّنها من إقرار السلسلة «برغم كلّ الملاحظات عليها، تحديدًا من قِبل أساتذة التعليم الثانوي الذين اعتبروا أنه تمّ سلبهم قسمًا من حقوقهم المكتسبة التي حصّلوها نتيجة نضالاتهم وإضراباتهم ما قبل العام 2012»[199]، ذلك أنّ «أقلّ فئة استفادت منها هي فئة الأساتذة الذين حصلوا على 78% من أصل الـ121% المطالَب بها بعد حسم الزيادات التي حصّلوها سابقًا»[200]، وكذلك من قِبل موظفي الإدارة العامّة (الفئة الخامسة والرابعة والأجراء، الفئات الدنيا والأكثر تهميشًا)».[201] كما لم يحصل متعاقدو التعليم الأساسي والثانوي على حقوقهم فيها. وفي هذا الإطار يقول رئيس رابطة المتقاعدين في التعليم الأساسي «تَمنح المادةُ 18 المتقاعدين الحقّ في ذلك، إلا أنهم لم يحصلوا عليها مثل زملائهم الذين حصلوا على الدرجات الست ورفع الأجور. كما تمّ تقسيطها على ثلاث دفعات وعلى مدى ثلاث سنوات، بمعدّل دفعة كلّ سنة. لكن عند التنفيذ، منَحونا الدفعة الأولى فقط. وعند استحقاق الدفعة الثانية، داسَ وزيرُ المال على القانون وأصدر بيانًا وزاريًّا ألغى فيه تلك الدفعة، وقد حصل ذلك عام 2017، بناءً على القانون رقم 46/17. ومنذ ذلك الحين بدأنا بالإضرابات والمطالبة بحقوقنا».[202] كذلك هو الحال أيضًا بالنسبة للأساتذة المتعاقدين، حتى الذين تثبّتوا في الملاك قبل عام من إقرارها، إذ لم تشملهم السلسلة فلم يستفيدوا بالتالي منها.[203] إلا أنّ أهمية ما حصل تكمن في أنه تحقق «في ظلّ الأوضاع الاقتصادية والمالية الصعبة والمناخ السياسي غير الديموقراطي، والهيمنة السياسية شبه الكاملة على الحركة النقابية».[204]

وحتى تاريخ إقرارها، وما بعده، استمرّت شيطنة تصحيح الأجور في القطاع العامّ وإقرار السلسلة وتصويرها على أنها أساس انهيار اقتصاد البلد والضغط على خزينة الدولة. في عام 2014 مثلاً، قدّم رئيس جمعية تجار بيروت 26 موجبًا للاعتراض على إقرار السلسلة، باسم هيئات أصحاب العمل، واصفًا السلسلة بالمشروعة لكن تمويلها المقترح مذبحة205 بحقّ المواطن والاقتصاد. ومن بنود الاعتراض التي قدّمها مثلاً «وجود مجلس نيابي ممدّد له، ومقارنةً بين عدم إقرار مجلس النواب موازنةً عامّة وسعيه في الوقت

197 حَسَن عِلَّيْق، «نَعَم للضرائب على المصارف!»، جريدة «الأخبار»، 18/ 3/ 2017، https://al-akhbar.com/Politics/228009
198 فيفيان عَقيقي، «... وانتصرت المصارف مجدّدًا: ماذا وراء قرار إبطال قانون الضرائب» ؟، جريدة «الأخبار»، 23/ 9/ 2017، https://al-akhbar.com/Community/238082
199 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
200 مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق
201 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
202 مقابلة مع غطاس مدوّر، رئيس رابطة المتقاعدين في التعليم الأساسي، أجريت بتاريخ 15/ 12/ 2022
203 مقابلة مع سامية سرور، أستاذة في المرحلة الثانوية، كانت متعاقدة منذ عام 2013 حتى تاريخ تثبيتها في الملاك عام 2016، أجريت بتاريخ 30/ 11/ 2022
204 غسان صُلَيْبي، «ما بالكم لا تحتفلون بإقرار السلسلة؟!»، جريدة «النهار»، 27/ 7/ 2017، https://bit.ly/3HLc1V9
205 محمد وهبة، «كيف يُصرف موقف الهيئات من السلسلة»، جريدة «الأخبار»، 1/ 4/ 2014، https://al-akhbar.com/Community/29329

نفسه إلى تحريك ملف السلسلة، فيما تنام مجموعة واسعة من مشاريع القوانين تفوق قانون السلسلة لجهة الانتظام الاجتماعي والاقتصادي».206

بالطبع، الهدف من كلّ ذلك لم يكن خوفًا على اقتصادٍ كانت مؤشرات انهياره بدأت تلوح في الأفق، بل «حماية مصالح أصحاب العمل من خلال الإبقاء على النظام الضريبي الحالي بما يوفّر لها من منافع وأرباح كبيرة وسهلة»،207 وذلك على الرغم من الملاحظات الجمّة على السلسلة وإقرارها بمعزل عن إصلاحات حقيقية قادرة على لجم التضخم.

في تلك الفترة، كانت الأزمة المالية– النقدية بدأت تطلّ برأسها. كان حاكمُ المصرف المركزي، بالتواطؤ مع أصحاب المصارف، قد بدأ منذ منتصف عام 2016 ما أطلقَ عليه تسمية «الهندسات المالية»، والتي حقّقت المصارفُ على إثرها أرباحًا هائلة «ثمّ كانت كلفتها حتى تشرين الأول/ أكتوبر 2018 نحو ملياريّ دولار.. وقد جرى التعامل مع «الهندسات»، باعتبارها واحدًا من الأسباب المباشرة للانهيار. (تلك الهندسات التي) لم تتوقف»[208] حتى بعد وقوع الانهيار الاقتصادي. وللتغطية على كلّ تلك العمليات والسياسات النقدية والمالية المخادعة، وعلى النمط الاقتصادي برمّته، ولمنع أيّ نقاش في خفض الدَّين العامّ كمدخل لمعالجة الأزمة المالية، بدأ هؤلاء، منذ ما قبل العام 2019، التهديد بإمكانية حصول «انهيار نقدي» (الذي كان واقعًا لا محال بمعيّة السلسلة أو من دونها، وبتسهيل من جهات خارجية) «ناتج عن قرار خاطئ بإقرار سلسلة الرتب والرواتب،».[209] لقد كان هؤلاء على درايةٍ تامّة لما سيحصل، وأمعنوا في حصول ذلك، ثمّ ألقوا باللائمة على الحلقات الأكثر ضعفًا وهشاشةً في المجتمع. انهار النظام المالي. وبدأت معالم الانهيار تتّضح، فسرعان ما استعاد هؤلاء سرديّة «السلسلة أحدثت ما تعيشونه». ولتلك الغاية، استخدموا وسائل إعلامهم كأداةٍ للترويج، فشكّلت تلك جزءًا أساسيًّا من الجبهة التي وقفت في وجه «هيئة التنسيق» ومعركة تصحيح الأجور وفرض ضرائب على المصارف، والتجار، وأصحاب المصالح، والعقارات. وقد استمرّت في الترويج لتلك الحجج بعد وقوع الانهيار الاقتصادي تحت عناوين مثل «سلسلة الرتب والرواتب كلّفت الدولة مليار دولار إضافي»، والتوجه إلى اللبنانيين بالسؤال «هل تعلمون أنّ جميعهم (القوى التي أقرت السلسلة) كانوا على يقين أنّ إقرار السلسلة من دون إصلاحات نتائجها ستكون مدمّرة على خزينة الدولة؟»[210] في نقاش تبنّته تلك الوسائل الإعلامية، والذي يُلقي باللائمة كليًّا على تصحيح الأجور، ويمنع

206 المرجع السابق
207 المرجع السابق
208 محمد وهبة، «هندسات سلامة لم تتوقف بعد»، جريدة «الأخبار»، 9/ 5/ 2022، https://al-akhbar.com/In_numbers/336310
209 محمد وهبة، «تهويل بالانهيار النقدي»، مرجع سابق
210 «سلسلة الرتب والرواتب كلّفت الدولة مليارَ دولارٍ إضافي وكِلّن يعني كِلّن كانوا يعلمون بنتائجها»، موقع قناة «أل بي سي»، 18/ 11/ 2020، https://bit.ly/3dqKnko

مساءلة أصحاب المصارف وحاكم المصرف المركزي وكبار التجار والمستوردين والمحتكرين وشركائهم من رجال السياسة.

إنّ «دحض هذه السردية سهل جدًّا انطلاقًا من وقائع الانهيار نفسه، ذلك أنّه بحسب أرقام وزارة المال لا تُظهر كلفة الأجور وملحقاتها ارتفاعًا كبيرًا بعد السلسلة.[211] في المقابل، «سجّل مصرف لبنان ارتفاعًا في الخسائر بين عامَي 2016 و2021 بلغت قيمتها 82610 مليار ليرة. والفرق بين الخسارتين كبير جدًّا ولا يمكن بأي شكل من الأشكال ربط الأمرين ببعضهما وفق سردية السببية»[212] التي تروّج لها تلك القوى. أما التخويف من السلسلة فسببه أن «الانهيار فرض جدولَ أعمالٍ مختلفًا على كلّ الأطراف في المجتمع لتصبح أولوياتهم متمحورة حول الحفاظ على حصّتهم من الناتج الذي تقلّص بشكل حاد».[213] وفي الإطار، يوضح نقيب المعلّمين في المدارس الخاصّة أن السلسلة التي عرضتها الحركة حينها كانت ذات أرقام معروفة، لكنّ السلطة وسّعت الهامش ومنحت السلسلة لشرائح اجتماعية إضافية من دون إعادة دراسة الأرقام. هذا بالإضافة إلى أنّ إحدى مواد السلسلة التي أقرّها مجلسُ النواب تَمنع التوظيفَ لمدة ثلاث سنوات، لكن بعد عامٍ على إقرار السلسلة تمّ توظيف 12 ألف موظّف تابع لقوى السلطة، وبالتالي، إنّ أرقام السلسلة لم تتضخّم لأنها غير صحيحة، بل لأنّ قوى السلطة تعاملت بشكلٍ خاطئ مع الأرقام، ثم وسّعتها على شرائح اجتماعية جديدة، كما وظّفت أشخاصًا بشكلٍ مخالفٍ للقانون.[214]

2. النجاحات: ديموقراطية واستقلالية وطرح سياسة ضرائبية

تميزت الحركة عن غيرها من الحركات السابقة المماثلة خلال تلك الفترة في «تجنيدها أكبر عدد من الناس في نشاطاتها المتنوعة، وعلى مدى أشهر عدة وبانتظام قلّ نظيره في التاريخ المطلبي في السنين التي تلت الحرب الأهلية. فهي المعركة التي تكاد أن تكون الوحيدة التي يتلمّس المواطنون حراكها ونتائجه في واقعهم اليومي ومباشرة»،[215] وذلك بسبب تصحيح الأجور الذي يمسّ حياتهم بشكل مباشر.

وعلى الرغم من أن اللوبي المالي– الزبائني تمكّن مطلع 2015 من ضرب «هيئة التنسيق» والحراك الذي أطلقته السلسلة عبر انتخابات رابطتَي أساتذة التعليم الثانوي وموظفي القطاع العام المشار إليهما سابقًا، وبقية الروابط تباعًا «فحافظ على هيكلِها وحوّلها إلى نسخة شبيهة من الاتحاد العمالي العامّ»،[216] وعلى الرغم من نجاح السلطة قبيل إقرار السلسلة الخروج بصيغة «قائمة على التمييز واللامساواة في التشريع ما أظهر التناقضات الداخلية وتضارب المصالح بين القطاعات الوظيفية المشمولة بالمشروع وتجزئة الموظفين

---

211 محمد وهبي، «تصحيح الأرباح على حساب الأجور»، مرجع سابق
212 المرجع السابق
213 المرجع السابق
214 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
215 رائد شرف، مرجع سابق
216 محمد وهبة، «نَحّاس: خِدْش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق

إلى فئات داخل كل قطاع وظيفي، وبات لكل فئة منها مطالبها الخاصة، ما عزّز مناخ عدم الثقة بين الفئة والأخرى»،[217] إلا أنّ التحالف المالي– الزبائني لم تكن لديه القدرة «على إلغاء مفاعيل تصحيح الأجور حينها، ما اضطره إلى المماطلة والمساومة بين التخلّي عن جزء من امتيازاته لاستيعاب هذه المفاعيل واحتلال مشهد البطولة في ظلّ غياب رموز هيئة التنسيق النقابية وفراغ المشهد» من أيّ قائد. إنّ العودة إلى أصل هذه المعركة يوضح كيف أُجبر هذا التحالف على تقديم التنازلات.[218]

«الانتصار الجزئي، هكذا وصف المعنيون بالسلسلة إقرارَها. صحيح أنهم لم يتمكنوا من كسر النمط، لكنهم أحدثوا خدشًا كبيرًا فيه»،[219] وذلك على الرغم من أنّ السلسلة شابها الكثيرُ من الشوائب والنواقص. وقد تمكّنت التحركات اللامركزية والواسعة النطاق على شكل إضرابات وشلّ إدارات عامّة واحتجاجات مستمرة من إثبات فعاليتها في الضغط على الحكومة لتعيين سلّة الأجور كأولوية وطنية، وإن بعد مماطلة سنوات. كما تمكّن الحراك في الضغط على أصحاب القرار للنظر في مطالبهم وإعداد تقارير ومشاريع قوانين معنيّة بالسلسلة، منها مثلاً إعداد وزارتَي المال والتربية بالتعاون مع مجلس الخدمة المدنية مشروع قانون ثانٍ، بعد آخر رفضته الهيئة، وهو ما يؤكد أنّ «أثر الفراشة لا يزول».

ومن آثار الحراك، خصوصًا في الفترة التي انضوت فيها المكونات تحت مطالب موحدة، أنه أعاد في تلك الفترة التوحّد العمالي والنقابي خلف مطالب معينة، ما أظهر أنّ «الحركات العمالية في لبنان يمكن أن تكون موجودة وتظل وثيقة الصلة بالنضالات العمالية".[220] وقد «استطاعت الحركة بديناميّتها أن تقفز فوق الحواجز الطائفية والمذهبية والمناطقية، وأن تخلق حالة وعي ونهضة مطلبية لدى كل فئات المجتمع، وتصوّب الأداء في العمل النقابي»،[221] وأن «توحّد أصحاب مصلحة مشتركة على اختلاف انتماءاتهم، عبر خطاب مطلبي واضح ومباشر من قبل القيادة الصلبة»[222]، بحسب منضوين في الحركة. كما «تمكنت من إدخال أفكار جديدة، فبعد نضالها أصبح الوعي النقابي والشعبي أكثر اقتناعًا بإمكان النضال وفاعليته».[223] وقد تلمّست هذا الأمر شريحة من القاعدة الشعبية تعبّر عنها الأستاذة فرح غنوي قائلةً إنّ «رفْع المطالب المحقّة للمرة الأولى، ولو كانت للمثبّتين في المَلاك فقط، بعد أن كان العمل النقابي شبه معدوم، كان له تأثير إيجابي على العمل النقابي التعليمي تحديدًا»،[224] وتعبّر عنها الأستاذة سامية سرور أيضًا والتي تقول إنه «كان للحركة الفضل في الإضاءة على بعض الحقوق التي كنّا ربما قد أصبحنا

---

217 فاتن الحاج، «التمييز في السلسلة: فرّق تسد»، مرجع سابق
218 المرجع السابق
219 محمد وهبة، «نَحّاس: خدْش في النمط الاقتصادي»، مرجع سابق
220 Lea Bou Khater، مرجع سابق
221 مقابلة مع فؤاد إبراهيم، مرجع سابق
222 مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق
223 مقابلة مع غسان صَلَيْبي، مرجع سابق
224 مقابلة مع فرح غنوي، مرجع سابق

متآلفين مع غيابها»[225] على الرغم من شعورها في الوقت عينه بالبُعد عن الحركة لأنّ السلسلة لم تشملها كونها كانت أستاذة متعاقدة في ذلك الوقت.

إلى ذلك، كان هناك إجماع على ثلاث مسائل أساسية:

- أولاً، أهمية استقلالية الشخصيات الرئيسية في الحركة في نجاحها وتميّزها، فبحسب نقابيين «تمثلت الأسباب الرئيسية التي ميّزت هيئة التنسيق عن غيرها باستقلالية الشخصيات الرئيسية فيها أولاً، وبالشجاعة ضمن واقعٍ كلبنان لا تحكم فيه الديموقراطية أو الحريات، ما أعطى اندفاعًا للآخرين ثانيًا»[226]، وبحسب عضو في «التيار النقابي المستقلّ» «كانت القيادة واضحة، وهي المتمثلة بروابط التعليم الثانوي والإدارة العامة، وبالدرجة الثالثة بالتعليم الخاص».[227]
- ثانيًا، تحرّر موظفي القطاع العامّ من الخوف فـ «الوضع في الإدارة العامّة (حينها) انقلب إلى وضع مغاير عمّا كان عليه في السابق».[228]

- ثالثًا، ديموقراطية الحركة التي «طالت غير المعنيين بها بشكل مباشر»[229]، و«إعادة الحياة إلى ديموقراطية النقابة والتعبئة والعمل مع القاعدة الأمر الذي تمثّل في عودة الروابط إلى الجمعيات العمومية وللفروع في تلك الفترة، فلم يتمّ اتخاذ قرار أو التراجع عن قرار من دون العودة إلى الجمعية العمومية، وهو أمر نادر في الحركة النقابية اللبنانية»،[230] ما «منحها زخمًا في العمل النقابي، ومنحها ثقةَ الجمهور»[231] «وثقةَ الناس فصوّتوا بعكس ما طالبت به المكاتبُ الحزبية (مثلاً: قرار أحد المكاتب بوقف الإضراب)».[232] لكن في الوقت نفسه، برزت آراء اعتبرت أنّ الحركة «لم تتسّم خلال أوجّ عملها بالديموقراطية، إذ كان هناك استئثارٌ بالقرار في حلقات ضيّقة جمعت قياديي الحركة، وربما كانت تقتضي أهداف المعركة وتكتيكاتها بذلك، إلا أنّ غياب الديموقراطية أنتج غيابًا لقيادات نقابية تستطيع أن ترثَ إرث وعمل هؤلاء النقابيين».[233] ومن إنجازات الحركة حينها «بدء طرح الهيئة سياسة ضرائبية حتى أصبحت قضية الضرائب شأنًا عامًّا».[234]

وعلى الرغم من أنّ «مشاريع الإعمار (بعد الحرب الأهلية) تضمّنت الالتفاف على كل المكاسب التي حققها الأجراء، على ندرتها، مثل تخريب وإلغاء عقود العمل الجماعية التي شكّلت أحد أبرز المكاسب العمالية من الحقبة الشهابية (فترة حكم الرئيس فؤاد شْهاب)[235] فلم يبقَ إلا عقد العمل بين المصارف

---

225 مقابلة مع سامية سْرور، مرجع سابق
226 مقابلة مع غسان صلَيْبي، مرجح سابق
227 مقابلة مع حسان زَيْتوني، مرجع سابق
228 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
229 مقابلة مع حنّا غريب، مرجع سابق
230 مقابلة مع غسان صْلَيْبي، مرجع سابق
231 مقابلة مع كاسترو عبد الله، مرجع سابق
232 مقابلة مع جورج سعادة، مرجع سابق
233 مقابلة مع فؤاد إبراهيم، مرجع سابق
234 مقابلة مع غسان صْلَيْبي، مرجع سابق
235 (1958- 1964). أدرك شْهاب الآثار الاجتماعية والسياسية للتفاوت بين المناطق، ما فسّر له السهولة التي تمرّد بها سكان تلك المناطق، ومعظمهم من المسلمين على الدولة وسلطاتها الشرعية. وقد تميزت فترة حكمه بـ«الإصلاح الاجتماعي الشامل» و«بناء المجتمع الجديد». ولتحقيق ذلك حثّ الذين أفادوا من الازدهار على الاهتمام باللبنانيين المحرومين، مطالبًا البعض أن يضحّي والبعض الآخر أن يتحلّى بالصبر. خلال عهده، تعرّضت علاقات العمل لتنظيم صارم في «قانون العقود

وموظفيها، وتعرّض هذا لمحاولة إلغاء من قبل جمعية المصارف لكنها فشلت بعد نجاح النقابة في منع ذلك»،[236] ومنها أيضًا السيطرة على «الاتحاد العمالي العام» من قِبل السلطة وأصحاب رأس المال، إلا أنّ الحراك الاجتماعي والنقابي عام 2013 أعطى أملاً، ولو لفترة وجيزة، أنّ العمل باتّجاه استعادة هذا الاتحاد ممكنة وأنّ «إصلاحات الاتحاد العمالي وهيكله التنظيمي وأنظمته الداخلية يمكن أن تؤدي إلى تنشيطه واستقلاله عن التدخل السياسي، وبالتالي التمهيد لعصر جديد وأكثر تفاؤلاً من النضال العمالي».[237]

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ حجم الحركة ترك أثرًا كبيرًا على مدى جدية التعامل معها، أو محاولة تنفيسها، وشكّل أيضًا عاملاً رئيسيًّا ساهم في نجاحها. لكنه في الوقت نفسه شكّل عقبة، فحجم الحركة وتنوّع مكوناتها ساعدها في مقاومة المناورات السياسية لفترة طويلة ودفْع الحركة إلى تقديم تنازلات وفق صيغ أعدّتها اللجان الوزارية بما يتلاءم مع الهيئات الاقتصادية وأصحاب رأس المال، لكنّ بنية التنظيم لم تكن قادرة على التعامل مع كمّ الاختلافات بين مكوّناتها.

3. إخفاق في المأسسة

وكما هو الحال مع الحركات النقابية، خصوصًا تلك التي تعمل ضمن إطار نظام سياسي يسيطر على العمل النقابي أو يسمح لها بالعمل ضمن هوامش محددة، فإنّ الإخفاقات واردة والتركيز يجب أن يكون على الاستفادة من دروس الماضي لتفاديها مستقبلاً، حيث أمكن، والبناء على نتائجها وانتصاراتها الصغيرة وما أفرزته من خطاب وما أنتجته من نشطاء خاصةً من الأجيال الجديدة.

وبينما رأى البعض أنّ أخطاء الحركة «لم تكن كبيرة لأنها كانت صادرة عن الناس في الجمعيات العمومية»،[238] وأنّها «لم تفشل على الإطلاق»،[239] وإنْ سيطرت قوى السلطة لاحقًا على روابطها، ففي الحديث عن إخفاقات الحركة وأخطائها شكّل توسيعُ عملها ومطالبِها نقطةً مشتركةً بين بعض أعضاء الحركة أو مقرّبين منها أو منخرطين في العمل النقابي. وفي هذا الإطار، يعتبر البعض أنّ معركة الحركة «لم يكن يجب أن تتركز فقط على الأجور، لأن المدارس الرسمية لم تعد مدارسَ الدولة، بل أصبحت مدارسَ القوى المهيمنة، وأصبحت القوى المذهبية هي المسؤولة عن التوظيف. والمعلّمون الذين أتوا خلال تلك المرحلة كانوا مطبَّعين، لذا كان صعبًا عليهم خلال ذلك الحراك طرح مسألة إعادة علْمَنة التعليم

الجماعية» الذي أدخل الدولة وسيطًا بين أرباب الأعمال والعمّال وحدد شكليات الإضراب والتحكيم في منازعات العمل. غير أن الإصلاح الاجتماعي الرئيس المنسوب إلى شهاب هو إنشاء «صندوق الضمان الاجتماعي» المستلهَم إلى حدّ كبير من النموذج الفرنسي. بواسطة هذه الإجراءات، جرى ضبط النزاعات الاجتماعية والتحكم بالنقابات العمالية من خلال الأجهزة الأمنية، فلم يشهد عقد شهاب أي إضراب عمّالي أو بالكاد (الاستثناءان الوحيدان هما إضراب عمال النسيج في صيف 1963 وإضراب عمال ومستخدمون في إدارة البريد والبرق والهاتف عام 1964. وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، تألّبت ثلاث مصالح ضد شهاب. أولاها القسم الأكبر من الأوليغارشية، التي رفضت أي انتقاص لريوعها أو الأرباح، والفئة الثانية هي زعماء "الإقطاع السياسي" المتضررون من منافسة الوجهاء الجدد الذين استنبتتهم الأجهزة الأمنية الشهابية. والفئة الثالثة فتمثّلت في نزعة الاستقلال المارونية التي استفزّها التدخل المتزايد للدولة في المجتمع وما بدا لها أنه انحياز الدولة لصالح المسلمين. (أنظر: فواز طرابلسي، «تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف»، مرجع سابق، ص 239- 276)

[236] فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص 133

[237] Lea Bou Khater ، مرجع سابق

[238] مقابلة مع جورج سعادة، مرجع سابق

[239] مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق

الرسمي، وإنّ ما جمع الأساتذة هو الاقتصاد الاجتماعي، كالرواتب، الأمر الذي لا تدخل فيه القيم»، مطالبين الحركة بـ«التركيز على القيم لأنها أساسية في التعليم، وهي التي تجعل الأستاذ مناضلاً لا تابعًا».[240] ويوضح البعض أنه راهن على «أنّ هذه الحركة واسعة، ويمكن الارتكاز عليها لتأسيس تحالف اجتماعي واسع يطالب بالعدالة الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة»، آسفًا لتخييب الحركة لآمالهم، إذ «تجسّد انكسارها من خلال عدم قدرتها على الاستمرار بعد تحقيق المكسب المادي المباشر، أي اقرار السلسلة".[241]

وفي السياق، يعتبر آخرون أنه كان على «هيئة التنسيق الذهاب باتجاه مأسسة نفسها وأن تتحول إلى اتحاد للعاملين في القطاع العام»، حاملين عليها أنها «قاتلت بالقطعة وليس بشكل استراتيجي»، وموضحين أنها «لم تتمكن من تحقيق ذلك بسبب وجود تناقضات حزبية داخلها»،[242] وأنه على الرغم من أنه «كان عليها أن تتحوّل حيث يجب إلى عمل نقابي ممأسس، إلا أنها تُمنَع عن ذلك لأنه بحسب القانون من يمثّل المهن هو الاتحاد العمالي العامّ الذي بات يطغى عليه القرارُ السياسي السلطوي».[243] وفي هذا الإطار، يقول «رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمّال»: «لقد شجّعنا هيئةَ التنسيق على أن تعلن نفسها، من باب حق التنظيم النقابي والممارسة النقابية، اتحادًا عامًّا، وذلك في ظلّ هيمنة السلطة على الاتحاد العمالي العامّ، وأن ننضمّ كاتحاد عاملين في القطاع الخاص إليهم، ولكن للأسف لم تلقَ هذه الخطوة آذانًا صاغية. كما قدّمنا مقرَّنا ليكون ملتقًى لاجتماعات» الحركة، معتبرًا أنّ الأخيرة «أخطأت في عدم إعلان نفسها اتحادًا نقابيًّا عامًّا في أوجّ عملها، ولم تطبّق نصيحة منظمة العمل الدولية بذلك، أو الانضمام إلى فيناسول»، ومؤكدًا أنّ حصول ذلك كان «سيؤمّن حماية ديمومة العمل لموظفي القطاع العام وحماية القطاع من أي إجراءات، وأنّ عدم اتخاذ تلك الخطوة، ولو أنها كانت مغامرة، أضعف الحركةَ وأظهر ضعفها أمام السلطة».[244]

في المقابل، ينتقد رئيس رابطة موظفي القطاع العامّ السابق هذا التوجّه فيقول «كان طرحُ البعض حينها إقامةَ هيئة نقابية متمايزة عن الاتحاد العمالي العامّ، لكن هؤلاء أصحاب نظر قصير لأنهم افترضوا أنّ الهيئة ستبقى وفق التركيبة نفسها، بينما الحركة يمكن أن تتغيّر وتتبدّل ظروفُها، وهذا بالفعل ما حصل لاحقًا بعد تغيّر القيادات»، مهاجمًا الاتحادات التي تقول إنها نقيض للاتحاد العمّالي اليوم لأنها «لا تطبّق الآليات المطلوبة التي تدلّ فعليًّا أنها نقابات ديموقراطية وبقيادة مستقلّة».[245]

---

240 مقابلة مع غسان صْلَيْبي، مرجع سابق
241 مقابلة مع فاتن الحاج، مرجع سابق
242 مقابلة مع مارون الخَوْلي، مرجع سابق
243 مقابلة مع فؤاد إبراهيم، مرجع سابق
244 مقابلة مع كاسترو عبد الله، مرجع سابق
245 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق

كما كانت هناك إشارة إلى إخفاقات على مستوى الإدارة، إذ اعتبر البعض أنّ الحركة «أخفقت في إدارة المطالب إذ وضعت أهدافًا كبيرة صعبة التحقيق، مثل المطالبة بالـ121 %، وبذلك كانت هناك ردة فعل سلبية على الحركة التي لم تستند إلى قواعد علمية وواقعية في كل مطالبها»،[246] وأكد آخرون عدم وجود «إدارة سليمة، إذ كان يمكن أن تكون الإدارة أفضل، وذلك بحاجة إلى بناء القدرات وفن التفاوض».[247] وفي السياق، تذكر موظفة في الإدارة العامّة لم ترغب بذكر اسمها أنها كانت تأمل من الحركة «حصولَ إصلاح وظيفي حقيقي يُزيل الفساد ويطهّر الإدارة من الموظفين الذين يعيَّنون بالواسطة»، وتقول «بعيدًا من السياسة أو التغيير التشريعي الذي يخصّ القوانين، لم تنجح الحركة في فرض رؤاها واقتراحاتها على المحيط رغم مناداتها الدائمة بطرح حلول علمية لتمويل السلسلة».[248]

وعلى مستوى التحالفات والرؤى الاستراتيجية والمفاوضات، يعتبر البعض أنّ بعض قياديي الحركة أخطأوا في «خلط الأيديولوجي بمطالب الأساتذة والقطاع العام» وأنّ «حنّا غَرِيب أخطأ عندما نعت رئيسَي مجلس النواب والحكومة بالسارقَين ثم اعتذر بعد ذلك» ويقول «نحن بصفتنا أصحاب مطالب من مختلف الأطياف السياسة ولسنا ثوارًا، يجب أن نحاور السلطة ولو كانت فاسدة» وأنّه لم يكن يجب «خصومة الاتحاد العمالي العام، الذي كان يجب أن نقنعه بمطلب موحّد، إلا أنّ قيادة الحركة ارتأت حينها مجاراة مطلب وزير العمل شربل نَحَّاس، وقد خسرَت بذلك هذا المكوّن النقابي الكبير».[249] وعلى مستوى التحالفات كذلك أضاف البعض إلى إخفاقات الحركة إخفاقَها في «عدم تعزيز التحالف مع فئات أخرى تمثّل تحالفات طبقية (مع العمّال والمتعاقدين وغيرهم)».[250]

في الخلاصة، شكّل توسيعُ عمل الحركة ومطالبها وكذلك مأسسة العمل، بالإضافة إلى الإخفاقات على مستوى الإدارة، ثم المستويَين الأيديولوجي والاستراتيجي، نقاطَ اختلاف وخلاف بين مكوّنات الحركة أنفسهم والمنخرطين في العمل النقابي. وإنْ كانت الإخفاقات مسألة طبيعية في العمل النقابي بشكل عامّ، لا يمكن الفصل بين الإخفاقات المذكورة في الحالة إيّاها والسياقِ اللبناني بما هو عمل نقابي مؤطّر ضمن ما يحدده تحالف رأس المال– السياسة، والذي امتدّ لعقود، وبالتالي ترك أثرًا على شكل وطبيعة ونتائج العمل النقابي.

246 مقابلة مع فؤاد إبراهيم، مرجع سابق
247 مقابلة مع كاسترو عبد الله، مرجع سابق
248 مقابلة مع موظفة في الإدارة العامة، أجريت بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر 2022
249 مقابلة مع فؤاد إبراهيم، مرجع سابق
250 مقابلة مع كاسترو عبد الله، مرجع سابق

4. بين «الحركة» و«الانتفاضة»

في 17 تشرين/ أكتوبر 2019، اندلعت انتفاضة شعبية في لبنان عابرة للمناطق والطوائف، ضمّت فئات واسعة من الطبقات الوسطى وذوي الدخل المحدود وفقراء الأرياف والمدن. وقد احتلّ الشوارع والساحات العامة خلال أسابيعها الأولى عشرات آلاف المواطنين الذين عبّروا عن معاناتهم من البطالة وغلاء الأسعار وارتفاع كلفة المعيشة والتعليم والتفاوت بين المناطق والطبقات. «شارك ذوو الحاجات الخاصّة والعسكريّون المتقاعدون وحضرتْ مطالبُهم والحقوق. وحضر الطلاب والتلامذة محتجّين على غلاء الأقساط ومطالِبين بدعم التعليم الرسمي، رافضين المناهج «البالية» وخصوصًا كتاب تاريخ لبنان. وتميّزت مشاركةُ النساء برفع مطالب نسوية مستقلّة تتعلق بحق المرأة في منح جنسيّتها لأولادها وبالإدانة العنيفة للتمييز القاتل ضدّ النساء في أنظمة الأحوال الشخصية».[251]

على أنه لا يمكن حصر البحث في العلاقة بين 17 تشرين/ أكتوبر، والحراكات السابقة، سواءً كانت شعبيةً تعني كافة المواطنين، أو عمّالية مهنيّة قطاعيّة تعني شرائح معينة، في أنها علاقة سببية ترابطية أو كتوصيف شعبي اتخذ شكل محطات كانت تستعر لحظات وتخفت أخرى، بدأت في البروز كحالة شعبية من تحركات 2011 المتزامنة مع اندلاع الانتفاضات العربية ثم تحرك النفايات في 2015 وصولاً إلى 17 تشرين/ أكتوبر. فدراسة ما حصل في 17 تشرين/ أكتوبر وربطه بما عداه وسبقه من أحداث تحتاج إلى «الانتقال خطوتين إلى الوراء لتصويب النقاش. إذ لا يمكن الاكتفاء بقراءة ما حدث في 17 تشرين/ أكتوبر من وجهة نظر السيرة الذاتية للناشطين. عندئذ تصبح 17 تشرين/ أكتوبر محطة تأتي في مسار تصاعدي يبدأ في 2011 (النضال الاجتماعي حول سلسلة الرتب والرواتب) ثم يعرّج على الحراك المرتبط بأزمة النفايات عام 2015 التي تلته الانتخابات البلدية عام 2016 والتي اعتبرها البعض بروفة لانتخابات 2018 النيابية، وصولاً إلى 17 تشرين/ أكتوبر 2019، فهذه سردية مشروعة. لكنّ هذه السردية هي السيرة الذاتية للناشطين وقصة تدخلاتهم في هذه المحطة أو تلك[252] وهي سردية تجزّئ الصراع والمعارك إلى محطات زمنية، ولا تعطي الصورة الكاملة للحركة الاجتماعية بما هي تراكم تفسّره نظرية كرة الثلج. «أمّا 17 تشرين/ أكتوبر فهي أبعد ذلك. هي ردة فعلٍ على مأزق نظام الزعماء وقد بدأت تجهيز أرضيّته مع بداية الحرب واكتملت عناصره مع نهايتها بتصحير كل المشهد المجتمعي حتى قبل المشهد السياسي».[253]

على أنّ ذلك لا يعني تمامًا انتفاء الأثر الذي خلّفته تحركات «هيئة التنسيق» خلال ذروتها بين 2013 و2014– والدلالات الاجتماعية والتعبئة المجتمعية والحقوقية التي حملتها وتجلّت حينها على شكل تصحيح

---

251 فواز طرابلسي، «ماذا يستطيع الحراك: جدل المتخيّل والضروري»، مجلة «بدايات»، العدد 26، https://bidayatmag.com/node/1110

252 «سنوية "انتفاضة17 تشرين" اللبنانية: هل من أمل؟"، "مبادرة الإصلاح العربي"، 2020/10/26، https://bit.ly/3PmLGy9

253 المرجع السابق

الأجور وكل الحقوق المرتبطة به– على تصويب وجهة معيّنة أعادت فتحَ نقاش العمل النقابي وضرورته بعد 17 تشرين/ أكتوبر وبروز مفاعيل الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي بشكل واضح وملموس الأثر على المواطنين والاقتصاد.

وعلى الرغم من أنّ «هيئة التنسيق لم تشارك بحملة إسقاط النظام الطائفي، وفي انتفاضة تشرين/ أكتوبر في العام 2019، وكانت غائبة كليًّا عنهما»[254] يُجمع أعضاء الحركة وعددٌ من النقابيين أنّ «نضال الهيئة كان، في اللاوعي، أحدَ أسباب 17 تشرين/ أكتوبر»،[255] وأنه «على المستوى السياسي، كانت هذه الحركة هي الرافد الأساسي للحراك البيئي عام 2015، وللانتفاضة الشعبية عام 2019»،[256] كما أنّ كلّ ما حصل منذ اندلاع تحركات سلسلة الرتب والرواتب شكّل «نقلةً مهمّةً بالنسبة للوعي المطلبي وأثّر في تحركات 2015 وانتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر 2017، ومنح أملاً لمن يريد العمل في النقابات ففي ذلك الوقت كان العمل النقابي ميتًا باستثناء هيئة التنسيق».[257] ويحيل هذا الأمر إلى أنّ الحركات الاجتماعية غالبًا عندما لا تتمكّن من الاستمرار بشكلها التنظيمي الأوّلي، قد تتفتّت إلى مكوّنات أصغر يذهب كلٌّ في اتجاه، سواءً إلى هيكليات تنظيمية أو حركات صغيرة، أو شخصيات قادرة على التأثير ولعب أدوار في مكانها المناسب. على أنّ الموقف من انتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر على المستوى النقابي لا يتمايز بشكل كبير عن موقف السلطة السياسية منها، فبعض الشخصيات النقابية المحسوبة على قوى في السلطة عبّرت بوضوح عن رأيها بأنّ الانتفاضة الشعبية لم تعُد تعبّر بالضرورة عن رأي الشعب بعد أيام على اندلاعها، كما هو الحال مع رابطة التعليم الأساسي الرسمي التي يوضح رئيسها أنّ «بعض من في الرابطة طالب بنصب خيمة في 17 تشرين/ أكتوبر والبعض الآخر رأى أن لا مصلحة لنا بذلك وأن الأمور تتجه نحو السياسة»، مضيفًا «لقد منحنا أعضاء الهيئة حرية المشاركة من عدمها، وآثرنا عدم الانجرار إلى المشاركة ومنع أي شخص من انتقاد المشاركين حفاظًا على الرابطة، وكذلك فعلت بقية الروابط».[258]
وقد استند الترابط بين الحدَثين إلى تاريخٍ متأرجحٍ للنضال النقابي وقواعده وكذلك وحدة مكوّناته. قبل الحرب الأهلية، بدا هذا النضال فاعلاً بشكل صارخ، وقد أتت تلك الحربُ معبّرةً عن رغبة عميقة لدى كل قطاعات الشعب اللبناني في التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ليعود النضال ويخفت خلال الحرب وبعدها بالتزامن مع عملٍ ممنهجٍ لضرب أسسه وتفتيتها فيتحوّل إلى مجرّد وعاءٍ للتوظيف وتوزيع المنافع. ما فعلته الحركةُ الاجتماعية المطلبية، والتي تعني شرائحَ واسعة من العمّال والموظفين– وإن انتفت عنها لاحقًا صفة

254 مقابلة مع فاتن الحاج، مرجع سابق
255 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
256 مقابلة مع حسان زَيْتوني، مرجع سابق
257 مقابلة مع غسان صُلَيْبي
258 مقابلة مع حسين جواد، مرجع سابق

النضال لانتزاع الحقوق– أنها أصبحت بعد 17 تشرين/ أكتوبر مرجعًا ومصدرًا لطرح تساؤلاتٍ حول أهمية استعادة مجد العمل النقابي وكيفية تحقيق ذلك. ولم يتوقف الأمر عند طرح الأسئلة، بل كانت هناك محاولات لتحقيق ذلك، وإنْ فشلت. وفي الحركات الاجتماعية، يُعدّ هذا الأمر بحدّ ذاته مهمًّا، فالحركة، وإن بدَت آنيّةً، سواءً على مستوى مطالبها أو تحرّكاتها أو مدى الاهتمام الإعلامي والشعبي بها، غير أنّها تشكّل عاملاً أساسيًّا في مسار العمل النضالي الطويل.

وبفعل ضرب الحركة وتفريغها من مضمونها لأسبابٍ عدّة، يصبح مفهومًا ابتعادُها عن 17 تشرين/ أكتوبر كجسم تنسيقي أو مشارك، وتحوُّل «استفاقتها» ودعوتها إلى إضراب رفضًا لرفع الدعم عن السلع بعد «سبات 3 سنوات من إعلان السلسلة، إلى مادة للسخرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بعدما نفّذت الهيئة آخر تحرك لها قبل نحو شهر من إقرار سلسلة الرتب في آب/ أغسطس 2017».[259] وقد ربط البعض التحرك والدعوة إلى الإضراب بحسابات وأوامر سياسية من قِبل أحزاب السلطة للهيئات والنقابات. ناهيك عن وجود أطر نقابية معارضة لأداء «هيئة التنسيق» الحالية، مثل «لقاء النقابيين الثانويين» و«التيار النقابي المستقل»، واعتبارها ذاك التحرك «دعوة مشبوهة لجهة توقيت الإضراب ودوره وشرعيته وخلفياته الحقيقية، في غياب خطة عمل واضحة لتصويب المسار النقابي وخلق موازين قوى جديدة، واستعادة الشارع بآليات ومقاربات نقابية مختلفة».[260]

في المقابل، أظهرت «دراسة كمّية أجريت خلال الانتفاضة أنّ 95% من المتظاهرين كانوا غير منتسبين لنقابات عمالية. كما كشفت أنّ 5% فقط منهم كانوا منتسبين إلى نقابات مهنية حرة، مثل النقابات المهنية غير العمالية أو النقابات التي تضمّ أطباء ومحامين، والممرضات أو المهندسين أو نقابة المعلمين».[261] إن غياب انتساب أغلب المتظاهرين المشاركين في 17 تشرين/ أكتوبر لنقابات عمالية دفع بعض المواطنين إلى «تركيز جهودهم على تحسين أدوار النقابات المهنية القائمة من خلال تحريرها من انتماءاتها السياسية حتى تتمكن من استعادة وظيفتها الأساسية. وسعى آخرون إلى إنشاء جمعيات مهنية أو نقابات مهنية جديدة (وبديلة عن تلك المسيطر عليها من قبل قوى السلطة) تكون قادرة على لعب أدوار محورية في تنظيم الجماهير»[262] وتشكّل رافعة للعمّال في معاركهم لكسب الحقوق، غير أن تلك التجارب لم تتمكّن من النجاح.

5. ماذا بعد؟

---

259 فاتن الحاج، "إضراب هيئة التنسيق النقابية: أداة أخرى للاشتباك السياسي؟"، جريدة "الأخبار"، 17/ 12/ 2020، https://al-akhbar.com/Community/297774

260 المرجع السابق

261 Jamil Mouawad، مرجع سابق

262 المرجع السابق

عمليًّا، منذ ما قبل إقرار السلسلة إلى ما بعد 17 تشرين/ أكتوبر وحتى اليوم، لم يعُد لـ«هيئة التنسيق»، بصفتها هيئة متجانسة متواجدة على الأرض تحمل مطالب تعني شريحة كبيرة من المواطنين وموظّفي القطاع العام، أيّ حضور باستثناء تظاهرات من هنا وهناك لا تعدو كونها تظاهرات شكليّة متفرّقة، مع كل حدث يعني ما زال منضويًّا ضمنها من مكونات. لقد «تفكّكت الحركة، حتى اسم هيئة التنسيق غاب».[263] اليوم، «موقع الوظيفة العامّة هو الأسوأ في تاريخه»،[264] وأزمات موظفي القطاع العامّ (من أساتذة وعسكر وموظفين إداريين) كلّ يوم إلى ارتفاع. هؤلاء أكثر الفئات الاجتماعية التي تحمل تبعات الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي وانهيار القطاعات الخدماتية والاستشفائية والتعليمية وانهيار قيمة العملة والقدرة الشرائية وتآكل الأجور، وهذه الفئة تمثّل «عمليًّا الجزء الصامد في هذا البلد، منذ ذلك الحين وإلى اليوم، لأنها تتقاضى راتبها من داخل هذا النظام بعملته الوطنية».[265] حتى أساتذة القطاع الخاصّ يعانون من الأزمة، خصوصًا بعد عدم شمولهم بتعديلات الأجور الهزيلة التي حصل عليها موظفو القطاع العامّ السنة الماضية بعد معركة طويلة قضت برفع الأجور ضعفَي أساس الراتب مع إقرار الموازنة المشوّهة. وعلى وقع وعودٍ بحوافز ماليّة بالدولار الأميركي من الجهات المانحة أطلقها وزيرُ التربية، انطلق العامُ الدراسي ليدخل بعدها أساتذة القطاع الرسمي (أساسي وثانوي ومهني) مطلع العام الحالي إضرابًا مفتوحًا تعدّى الشهر في انفصالٍ كلّيّ عن روابطهم بعد تبيّن خواء الوعود التي انطلق على أساسها العام الدراسي، ليبدأ بعدها «الكباش» بين وزارة التربية والروابط من جهة، والجهات المانحة من جهة أخرى حول «الحوافز» المالية. ويأتي هذا في ظلّ تعديل سعر الصرف الرسمي من 1500 ل. ل إلى 15000 ل. ل مع عدم تعديل أجور القطاع الرسمي حتى تاريخ كتابة الدراسة، وفي الوقت نفسه تآكل قيمة ما تمّ تحصيله من أجور بشكل يومي مع تهاوي سعر الصرف المتسارع، ناهيك عن الغبن اللاحق بالأساتذة المتعاقدين الذين لم يحصلوا على أجورهم منذ أشهر طويلة، والمتقاعدين الذين هُدر حقُّهم في السلسلة أساسًا، والموظفين. إذًا، «نحن الآن أمام واقع سيء لدرجةٍ لا يمكن وصفها».[266] إزاء هذا الواقع، وإزاء الشرخ الحاصل بين القاعدة الشعبية والروابط بشكل عام، الأمر الذي أكثر ما تلمّسناه على مستوى أساتذة القطاع الرسمي «غير الراضين عن الروابط التي تمثّلهم لا سيّما بسبب عدم عقدها للجمعيات العمومية، والتي باتت تابعة للأحزاب ولا تطالب بالحقوق»[267]، وصولاً إلى انتفاضهم بوجه الروابط والسلطة السياسية معًا، يصبح السؤال مشروعًا حول مدى القدرة على انتظام تنسيقيات أو نقابات أو هيئات أو روابط أو تجمّعات نقابية أو مهنية فاعلة، ومحاولات تأسيس أشكال تعاون جديدة قد تشكّل الأشكالُ التنظيميةُ السابقةُ منطلقًا لها– خصوصًا مع فشل التجارب النقابية «البديلة» التي رشَحت عن انتفاضة 17 تشرين/ أكتوبر– أو إعادة إحياء تلك الأشكال التنظيمية، والحديث هنا عن حركة تنطق باسم العمّال والمأجورين، أو بالحدّ الأدنى تحفظ ما تبقّى لهم من

[263] مقابلة مع فاتن الحاج، مرجع سابق
[264] مقابلة مع حسان زيتوني، مرجع سابق
[265] المرجع السابق
[266] المرجع السابق
[267] مقابلة مع إيلي خليفة، مرجع سابق

حقوق.

إذًا، هل من إمكانية لإحياء «الهيئة» أو البناء عليها لخلق موجة جديدة من الحركة؟ في النقاش الاقتصادي حول آليّة تصحيح الأجور الحاصل مؤخرًا وكيفية تمويله، وفي الوقت نفسه تفادي مزيدٍ من التضخّم المفرط، خصوصًا مع إقرار ميزانية 2022 السيئة والتي أُقرَّت قبل ثلاثة أشهر على انتهاء العام، يُقال الكثير، وليست هذه الورقة محلّ هذا النقاش. أما في الشقّ الاجتماعي- المطلبي- النقابي، فالنقاش يتمحور حول الحفاظ على الحدّ الأدنى من حقوق شرائح واسعة من اللبنانيين والتي قُضمت، بينما لا يزال أصحاب رؤوس الأموال والمصارف والمصالح وكبار التجار والمرابين والمحتكرين والساسة ومن يتقاطع معهم في المصالح من إعلاميين ورجال دين، موغِلين في اتّباع سياسة تحميل تلك الشريحة من الناس كلفة إطفاء الخسائر.

إزاء هذا الواقع يصبح السؤال مشروعًا وملحًّا: هل هناك إمكانية لإعادة إحياء حركة 2012 المطلبية؟ أو البناء عليها بهيئة مستقلّة؟ خلال الفترة الأولى، نجحت الحركة في «حشر النظام» والتحوّل إلى لاعب أساسي، لكنها فشلت لاحقًا في تثبيت موقعها النقابي المعارض والاستمرار، ثم فَشَل المعارضة النقابية في توحيد صفوفها خلال مفاوضات دعم القطاع العامّ فصار كل مكوّن ممّن صمد من مكونات «هيئة التنسيق» يتحدّث باسم قطاعه. وحتى اليوم، هناك بعض المحاولات لإحياء نماذج سابقة أو تأسيس أخرى مستقلة، منها مثلاً تجربة «التيار النقابي المستقلّ» الذي أنشئ بعد سيطرة أحزاب السلطة على قيادة «هيئة التنسيق» عام 2015، لكن بحسب النقابي غسّان صلَيبي، «كانت هناك ازدواجية في التيار النقابي المستقلّ، فمؤسّسوه كانوا ضائعين بين إنشاء نقابة مستقلّة أو البقاء منخرطين في النقابة القديمة كلٌّ في رابطته والتصرف كنقابة مستقلة».[268] وهناك أيضًا «التحالف الاجتماعي من أجل دولة المواطن والعدالة الاجتماعية» الذي أنشئ عام 2021 ويضمّ هيئات نقابية وبلديات وتعاونيات وطلاب وشباب إلخ، وهدَفَ إلى العمل على إقامة حركة نقابية مستقلة، لكن أيضًا لم نرَ فاعلية تُذكر لهذه التجربة لمختلف الأسباب. وبينما لا يبدو أغلب النقابيين الذين قابلناهم في الدراسة متفائلين بإمكانية إحياء «هيئة التنسيق» كممثّلة للحركة، خصوصًا أنّ أغلب «القيادة الحالية للهيئة لا تحترم الأصول وترتمي في أحضان السلطة»،[269] مع إدراكهم في الوقت نفسه مدى «الحاجة اليوم إلى هيئة تنسيق بقيادة نقابيّة مستقلّة نتيجة تردّي الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للموظفين»[270] والأساتذة وسائر القطاع العامّ، يشير البعض إلى مشاريع قيد الدراسة والعمل لإعادة إحياء «هيئة التنسيق» أو حركة شبيهة بها، وفي هذا الإطار يقول رئيس رابطة التعليم

---

268 مقابلة مع غسان صلّيبي، مرجع سابق
269 مقابلة مع محمود حيدر، مرجع سابق
270 المرجع السابق

الأساسي الرسمي «لقد اجتمعنا عام 2020 مع أكثر من جهة بهدف إحياء الهيئة، لكنّ ظروف وباء كورونا منعتنا. لقد أردْنا ضمَّ الجامعة اللبنانية أيضًا، وقد طرحنا حينها كلّ النقاط التي يمكن أن تجمع مكوّنات الهيئة، وتولّيتُ شخصيًّا مسألة صياغة النقاط وأرسلتُها إلى المعنيين لإبداء الموافقة على هيكلية هيئة التنسيق المقترحة»، مضيفًا أنهم قد بدؤوا [271] «بالمكوّن الأساسي للهيئة ونواتها: روابط التعليم الرسمي والتي تضمّ الثانوي والأساسي والمهني، وأنهم يعملون على توسيع الهيئة» وأن هناك مخططًا «للاتفاق مع نقيب المعلمين في التعليم الخاص نعمة محفوض على إعادة تكوين الهيئة بصيغة جديدة وأن نكمل باتجاه الإدارة والمتقاعدين».[272] وبينما يؤكد محفوض أنّ «الأطراف التي تعمل على إعادة إحياء هيئة التنسيق بحاجة إلى الخروج عن طاعة أحزابها»[273]، يشير إلى أنه يحاول «إيجاد إطار آخر للعمل وفتح مجال التعاون مع بعض نقابات المهن الحرّة»، موضحًا أنّ «هذا لا ينفي إمكانية التواصل مع الأعضاء السابقين، لكنّ التواصل يكون ضمن حدود معينة»[274].

أيًّا تكن الصيغ المقترحة وأطر العمل لإحياء عمل الهيئة أو خلق أطر تنظيمية على أنقاضها، ومهما بلغت جدّيتها، وإزاء الواقع الذي تبدو فيه القوى المعارِضة المستقلّة إما ضائعة أو ضعيفة جدًّا، وإزاء تحركات الأساتذة التي شهدناها خلال الآونة الأخيرة بشكل منفصل عن الروابط، والتي أتت بشكل أساسي نتيجة انعدام الإمكانيات وضيق العيش الذي تمرّ به تلك الشريحة، يجدر الالتفات إلى التحديات المطروحة والمتمثّلة بالآتي:

- أولاً، والأهمّ، أزمة جوهرية في العمل النقابي والجماهيري تتعلق بشكل أساسي بالتركيبة التي تعزّزت في فترة ما بعد الحرب، وبالحاجة الزبائنيّة التي خلّفتها الحرب على القاعدة الشعبية.
- ثانيًا، وضع اقتصادي متردّي للغاية يخلّف آثارًا كبيرةً على التفاعل الشعبي مع الحركات النقابية.
- ثالثًا، الشعور العامّ بالعجز بعد عدة محاولات سابقة للتحرك الشعبي خلال العقد الأخير لم تؤتِ ثمارها، بدءًا بتحركات المطالبة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب، مرورًا بتحركات 2015، ثم انتفاضة 2019، معطوفةً على تدويل الأزمة وإدراك القوى الشعبية أنّ الحلول بجزءٍ أساسي منها بيد الخارج، وقدرة قوى السلطة على إقناع الجماهير بعدم جدوى التحركات.
- رابعًا، تباين المصالح بين القطاعات نفسها وتركيزها على الحلول القطاعية، بينما الأزمة أصبحت شاملة وعامّة.[275]

271 مقابلة مع حسين جواد، مرجع سابق
272 المرجع السابق
273 مقابلة مع نعمة محفوض، مرجع سابق
274 المرجع السابق
275 زينب سرور، ورقة سياسات، النقابات والعمل السياسي: الشروط والخطوات، "منتدى البدائل العربي للدراسات"

أمام تلك التحديات، وبينما تبدو «ظروف إعادة إحياء الحركة أصعب»[276] ممّا كانت عليه عام 2011، يمكن تلخيص ما قد يتطلّبه التنظيم النقابي أو التأسيس على الأشكال السابقة بالنقاط الآتية:

1- التركيز على القضايا المشتركة من أجل إعادة تجميع الناس حولها.
2- التنسيق بين القوى المستقلة والتوحد وخلق أطر تنظيمية وتحالفات قادرة على تقديم ما هو جديد على ساحة العمل النقابي وخوض المعارك والاستفادة من الظروف المناسبة لانتخاب قيادات مستقلة قادرة على تقديم برامج واضحة.
3- إحياء النقاشات القادرة على تقريب وجهات النظر، وإعادة النظر في كل التجارب السابقة والبحث في ثغراتها ونقاط ضعفها وقوّتها، وما إذا كانت هناك حاجة للاستمرار بها أو خلق أشكال أخرى من النضال.
4- الالتفات إلى أنّ الخصم سلطة مفلسة ماليًّا وأنّ الحلول القطاعية لم تعُد ذات جدوى في الوقت الراهن وأنّ الأزمة أصبحت عامّة وشاملة تطال كامل القطاعات، والتركيز على تحويل الصراع إلى صراع عامّ لإعادة النظر بالسياسات العامّة.
5- الالتفات إلى أنّ ظروف الحركات والنقابات متغيرة ومتبدلة.
6- تطبيقُ الاتحادات التي تعرّف عن نفسها بأنّها نقيضة لـ«الاتحاد العمّالي العامّ» للآليّات المطلوبة التي تدلّ على أنها فعليًّا نقابات ديموقراطية وبقيادة مستقلّة ونقابات فعّالة تمثّل الأجراء والعمّال وأن تعبّر قيادتُها بشكل فعلي عن مطالب الناس الذين تمثّلهما.[277]

هي إذًا معركة طويلة تحتاج وعيًا كافيًا إلى القاعدة الشعبيّة وإلى الظروف المتبدّلة للحركات الاجتماعية، وبالتالي تحتاج واقعيّةً كافيةً لتحديد أطر وأساليب العمل والتنسيق والتشبيك في ظلّ الوضع الراهن الصعب والدقيق، وإعادة تقويم الدور السابق للحركة، ودرس نقاط ضعفها وقوّتها والمعوّقات التي حالت دون تحولها إلى إطار نقابي جامع وتفادي ما يمكن تفاديه من أخطاء.

276 مقابلة مع غسان صليبي، مرجع سابق
277 محمود حيدر، غسان صليبي، بتصرّف

المراجع العربية:

كتب:

- صليبي، غسان، في الاتحاد قوة، الطبعة الأولى، منشورات مؤسسة فريدريش ايبرت، بيروت، 1999.
- طرابلسي، فواز، 2016، «الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان»، «دار الساقي».
- طرابلسي، فواز، الطبعة الرابعة، 2013، «تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف»، «دار رياض الريّس للكتب والنشر».

مقالات الصحف والدوريات على الانترنت:

- العاصي، أحمد، «دور النقابات المهنية في المرحلة الانتقالية»، جريدة «الأخبار»، 16/ 12/ 2019، https://al-akhbar.com/Issues/281149
- الغزّاوي، كارين، «نهج انتقائي تجاه الحريات النقابية: نعم لحق تأسيس النقابات، لا لحق الإضراب»، «المفكرة القانونية»، 18/ 4/ 2022، https://bit.ly/3zarQjN
- الحاج، فاتن، "إضراب هيئة التنسيق النقابية: أداة أخرى للاشتباك السياسي؟"، جريدة "الأخبار"، 17/ 12/ 2020، https://al-akhbar.com/Community/297774
- الحاج، فاتن، «التمييز في سلسلة الرواتب: فرّق تسد»، جريدة «الأخبار»، 14/ 3/ 2017، https://al-akhbar.com/Community/227715
- الحاج، فاتن، «النقابات وروابط موظفي القطاع العام: انبطاح فشرذمة... فخيانة»، جريدة «الأخبار»، 26/ 10/ 2021، https://bit.ly/3UlEAO5
- الحاج، فاتن، «هيئة التنسيق نحو التحالفات النقابية... إعدادًا للإضراب الشامل»، جريدة «الاخبار»، 1/ 3/ 2013، https://al-akhbar.com/Community/47076
- أبو شقرا، سلوى، «منذ 2009 إلى 2017 ما الأسباب التي أفضت إلى التمديد الأول والثاني والثالث؟»، موقع «النهار»، 16/ 6/ 2017، https://bit.ly/3SRHTMb
- أيوب، ندى، "كسر إضراب الموظفين: السلطة ستتجرأ على الدولار الجمركي"، جريدة "الأخبار"، 2/ 8/ 2022، https://bit.ly/3QwUgvj

- بزي، فؤاد، «أساتذة التعليم الثانوي للوزارة والرابطة: الأمر لنا»، جريدة «الأخبار»، 10/ 1/ 2023، https://bit.ly/3ZlXLnF
- بطرس، جويل، «التذكر فهمًا للحاضر: أهم نقاشات سلسلة الرتب والرواتب 1995 و1998»، «المفكّرة القانونية»، 5/ 8/ 2014، https://bit.ly/3zXMHY0
- زبيب، محمد، «الهجوم الطبقي على الأجور»، جريدة «الأخبار»، «ملحق رأس المال»، 3/ 12/ 2018، https://al-akhbar.com/Capital/262529
- زراقط، مهى، «ألف باء سلسلة الرتب والرواتب»، جريدة «الأخبار»، 24/ 5/ 2014، (https://al-akhbar.com/Community/32008
- شرف، رائد، «معركة هيئة التنسيق النقابية في 2013: الحراك المركّز»، «المفكرة القانونية»، 24/ 2/ 2014، https://bit.ly/3zWnTjc
- صْلَيْبي، غسان، «ما بالكم لا تحتفلون بإقرار السلسلة؟!»، جريدة «النهار»، 27/ 7/ 2017، https://bit.ly/3HLc1V9
- طرابلسي، فواز، «ماذا يستطيع الحراك: جدَل المتخيّل والضروري»، مجلة «بدايات»، العدد 26، https://bidayatmag.com/node/1110
- عَقيقي، فيفيان، «... وانتصرت المصارف مجدّدًا: ماذا وراء قرار إبطال قانون الضرائب» ؟، جريدة «الأخبار»، 23/ 9/ 2017، https://al-akhbar.com/Community/238082
- عِلَّيْق، حسن، «نَعَم للضرائب على المصارف!»، جريدة «الأخبار»، 18/ 3/ 2017، https://al-akhbar.com/Politics/228009
- فرحات، نجيب، «مشروع سلسلة الرتب والرواتب في لبنان: الحق عند التيسير»، «المفكرة القانونية»، 2/ 5/ 2014، https://bit.ly/3pbWswA
- وهبة، محمد، «إضراب مفتوح قسري: القطاع العامّ يتفكّك واحتمال هروب 30% من الموظفين»، جريدة «الأخبار»، 21/ 7/ 2022، https://al-akhbar.com/Politics/341627
- وهبة، محمد، «تصحيح الأرباح على حساب الأجور»، جريدة «الأخبار»، 25/ 7/ 2022، https://al-akhbar.com/In_numbers/341857
- وهبة، محمد، «تهويل بالانهيار النقدي: تدفيع الفقراء ثمن ما جناه الأغنياء»، جريدة «الأخبار»، 27/ 11/ 2018، https://al-akhbar.com/Politics/262282

- وهبة، محمد، «شربل نحاس: خِدْش في النمط الاقتصادي»، جريدة «الأخبار»، 21/ 7/ 2017، https://al-akhbar.com/Community/235186
- وهبة، محمد، «كيف يُصرف موقف الهيئات من السلسلة»، جريدة «الأخبار»، 1/ 4/ 2014، https://al-akhbar.com/Community/29329
- وهبة، محمد، «هندسات سلامة لم تتوقف بعد»، جريدة «الأخبار»، 9/ 5/ 2022، https://al-akhbar.com/In_numbers/336310

مقالات في الصحف الورقية:

- الحاج، فاتن، «حنّا غريب: هذا هو وقت الهجوم»، جريدة «الأخبار»، السبت 9/ 11/ 2013، العدد 2148

أخبار وتقارير:

- «المتعاقدون في التعليم المهني يطالبون بمنحهم استثناءات من بنود بالسلسلة»، موقع «النشرة»، 29/ 9/ 2014، https://bit.ly/3QlYuGD
- «الهيئات الاقتصادية: ما بدائل الحكومة لتمويل سلسلة الرتب والرواتب «الكارثية»؟ «بوابة لبنان للتنمية والمعرفة»، 18/ 9/ 2012، https://lkdg.org/node/8316
- «استقالة وزير العمل اللبناني»، «سكاي نيوز عربية»، 23/ 2/ 2012، https://bit.ly/3dlGLQG
- زبيب، محمد، مقابلة مع جاد غصن على قناته الخاصة على يوتيوب، تشرين الأول/ أكتوبر 2022 https://www.youtube.com/watch?v=YZtKrC3tY5I
- «سلسلة الرتب والرواتب كلّفت الدولة مليارَ دولارٍ إضافي وكِلّن يعني كِلّن كانوا يعلمون بنتائجها»، موقع قناة «أل بي سي»، 18/ 11/ 2020، https://bit.ly/3dqKnko
- «كم يبلغ عدد موظفي القطاع العام؟»، قناة «أل بي سي»، 25/ 9/ 2017، https://bit.ly/3XLc3C4
- «هيئة التنسيق النقابية تصعّد موقفها بلا خطة: التشريع لإقرار السلسلة والتحرك بلا سقف»، موقع «النهار»، 27/ 4/ 2016 https://bit.ly/3AkLtr6

دراسات:

- سرور، زينب، ورقة سياسات، النقابات والعمل السياسي: الشروط والخطوات لفاعلية أكبر في مواجهة الوضع الراهن، "منتدى البدائل العربي للدراسات"، https://bit.ly/44JNQRo
- «سنوية "انتفاضة 17 تشرين" اللبنانية :هل من أمل؟"، "مبادرة الإصلاح العربي"، 26/ 10/ 2020، https://bit.ly/3PmLGy9

المراجع الأجنبية:

كتب:

- Bou Khater, Lea, The Labour Movement in Lebanon, Power on Hold, Manchester University Press, February 22, 2022
- Chomsky, Noam, Polychroniou, C.J, Optimism over Despair On Capitalism, Empire, and Social Change, Haymarket Books, December 7 2020
- Salibi, Kamal, A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered, I B Tauris & Co Ltd. London: 1988

دراسات:

- Bou Khater, Lea, "Lebanon's October 2019 Revolution: Inquiry into Recomposing Labor's Power", South Atlantic Quarterly 120, no, 2 (2021)"
- El- Kak, Nadim, "Alternative Labor Unions in Lebanon: Comparative Reflections and Lessons, The Lebanese Center for Policy Studies, April 2021, https://bit.ly/3TT0NDB
- "Lebanon Sinking into One of the Most Severe Global Crises Episodes, amidst Deliberate Inaction", "The World Bank", 1/ 6/ 2021, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/05/01/lebanon-sinking-into-one-of-the-most-severe-global-crises-episodes
- Mouawad, Jamil, "Lebanese Trade Unions and Independent Professional Associations: A Review in Light of the Popular Movement', "Arab Reform Initiative", 9/ 11/ 2019, Arab_Reform_Initiative_en_lebanese-trade-unions-and-independent-professional-associations-a-review-in-light-of-the-popular-movement_20470 (2).pdf
- S. Meyer, David, Whittier, Nancy, and Belinda, Robnett, eds. *Social Movements: Identity, Culture, and the State*. Oxford University Press, 2002, https://bit.ly/3M4levl

- Touma, Alexi, "Lebanese Civil Society organizations and the Implementation of a new Public Wage Scale", "Issam Fares Institute for Public Policy and international Affairs", file:///C:/والرواتب20%الرتب20%سلسلة/2022/بدائل/papers%20to%20use/case_6_new_public_wage_scale_lebanon%20(1).pdf